



الاصحاح الثالث والعشرون

العدد الثالث - مارس ٢٠١٧م

رقم الصفحة

في العدد



كلمة العدد



نشأة الهيئة العليا للرقابة الشرعية



من الأرشيف



لائحة تنظيم أعمال الهيئة العليا للرقابة الشرعية



المحافظون الذين عاصروا الهيئة العليا للرقابة الشرعية



عضوية الهيئة العليا للرقابة الشرعية



الامانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية



أهم إصدارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية



اجتماعات الهيئة للفترة من ١٩٩٢ / ٢٠١٦ م

في العدد

رقم الصفحة



المحاور الرئيسية للفتاوى الصادرة عن الهيئة

السيرة الذاتية



البروفيسور عبد الله الزبير عبد الرحمن صالح



الدكتور أحمد علي عبد الله حمد



د. سليمان محمد كرم.



مولانا الطيب الفكي موسى محمد



البروفيسور أحمد مجذوب أحمد علي



البروفيسور/ محمد الحسن بريمة إبراهيم



البروفيسور/ محمد سرالختم محمد أحمد



الشيخ/ إبراهيم أحمد الشيخ الضير

في العدد

رقم الصفحة



د. التجاني عبدالقادر أحمد



مولانا/ عبدالحميد عثمان عصلي



د. محمد على يوسف أحمد حسين



مولانا / محمد البشير عبدالقادر



د. حماد محمد أحمد البشير



الاستاذ/محمد الحافظ أحمد



الاستاذ/عبداللطيف عبدالله باردالنسمة



د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال توفيق



الاستاذ/محمد عمر محمد الامين أبشر

المجلة الاقتصادية

العدد الثالث - مارس ٢٠١٧ م



تتم المراسلات بأسم مدير التحرير

بنك السودان المركزي - ص.ب: ٣١٣

E-mail: Abdelbasit.elmustafa@cbs.gov.sd

الهيئة الإشرافية

أ.د / عبد الله الزبير عبد الرحمن
أ.د / محمد الحسن بريمة
أ.د / أحمد مجذوب أحمد علي
أ.د / محمد سر الختم محمد أحمد
د. / التجاني عبدالقادر أحمد

رئيس هيئة التحرير

د. أحمد علي عبدالله

رئيس التحرير

د. محمد علي يوسف أحمد

مدير التحرير

د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال

المحررون

الأستاذ / محمد الحافظ أحمد
الأستاذ / عبد اللطيف عبد الله باردا النسمة
الأستاذ / محمد عمر الأمين

سكرتارية المجلة

هويدا حسن سعيد

التصوير

إبراهيم محمد إبراهيم

تصميم وإخراج فني

ليندا فيصل الأمين الفيومي

الطابعون

مطبعة دبي



كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين ومن تبعهم بأحسان إلى يوم الدين وبعد.

وهذا هو العدد الثالث من مجلة الصيرفة والمالية الإسلامية التي تصدرها الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية. هذه المجلة تعنى بالبحوث المتخصصة في علوم الشريعة خاصة المتعلقة منها بالصيرفة الإسلامية والمالية والتي أعدها علماء وباحثون متميزون في تخصصاتهم. وقد قصدنا أن تكون هذه المجلة علمية وقيمة في موضوعاتها ومتميزة في طرحها وأصالتها. وأن نعالج كثيراً من القضايا التي تمس الحاجة إلي بيان الحكم الشرعي بأسلوب سهل وبيّن ونامل ان تحقق الهدف الذي ترجوه الهيئة.

إن الهيئة العليا وهي تسير بخطى ثابتة عبر مسيرتها التي امتدت لربع قرن من الزمان (١٩٩٢ م) تستلهم ما يقع على عاتقها من عمل وجهد وهي تؤصل لهذا العمل بإسلام معاملاتها كافة وتنقيتها من الربا من خلال اصدارها للفتاوى والقرارات والبحوث التي تعنى بالناحية الشرعية للعمل المصرفي والمالي.

إن مجلة الصيرفة والمالية الإسلامية تأتي هذه المرة بمناسبة مرور ربع قرن على انشاء هذه الهيئة التي قادها رجال نذروا أنفسهم لخدمة الدين واعلاء كلمته وعلماء أجلاء ما فتئوا يقدمون عصارة فكرهم وجهدهم المتصل لإعلاء قيم الشريعة والدين فلهم منا الثناء والتقدير سائلين الله أن يكتب ذلك في ميزان حسناتهم جميعا.

تجدون بالعدد مقالات حول نشأة الهيئة ولائحتها وأعضائها الحاليين والسابقين والأعضاء بالامانة العامة بها وهي تمثل الذراع التنفيذي لأعمال وأنشطة وبرامج الهيئة العليا بالاضافة لاصدارات واجتماعات الهيئة وأهم المحاور التي تسند إليها فتاويها التي صدرت. ثم توثق المجلة هذه المرة لاعضاء الهيئة استشعارا منا بالدور الكبير الذي قدموه وهم يعملون بجد وجهد دون ضوضاء فكانوا بحق من خيرة من حمل ويحمل هذه الراية التي نسأل الله أن لا تنطفئ أبداً إلى أن نلقى الله جميعا.

ننبه قراء هذه المجلة من المهتمين والباحثين والمصرفيين أن المجلة لا تخلو من الأخطاء التي لا تفوت على أصحاب الفطن وهي في ذات الوقت تحتاج للتطوير والتنويع. كما نطلب منهم مدنا بملاحظاتهم ومقترحاتهم وما يرغبون في نشره حتى تكتمل الصورة التي نبتغيها سائلين الله أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه إنه سميع قريب.

وبالله التوفيق



نشأة الهيئة العليا للرقابة الشرعية

- خبراء في القانون.
- محافظ بنك السودان.
- خبراء في العمل المصرفي.
- (ب) تكون أغلبية الأعضاء من علماء الشريعة الإسلامية.**

أهداف الهيئة:

تكون للهيئة الأهداف التالية:

- (أ) مراقبة ومتابعة مدى التزام بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بتطبيق الصيغ الشرعية الإسلامية.
- (ب) تنقية الجهاز المصرفي من الشوائب الربوية في المعاملات المالية والاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

اختصاصات وسلطات الهيئة:

تكون للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها

الاختصاصات والسلطات التالية:

- (أ) الاشتراك مع المسؤولين بالبنك المركزي في وضع نماذج العقود والاتفاقيات لجميع معاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية للتأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.

بتبني الدولة للاسلمة كان لابد من إنشاء هيئة تتكون من مختصين في الشريعة والاقتصاد لمتابعة ومراقبة وتنقية الجهاز المصرفي من الربا في المعاملات المالية والمصرفية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية لذا جاء القرار الوزاري رقم (١٨٤) لسنة ١٩٩٢م بتاريخ الثامن والعشرين من شهر شعبان عام ١٤١٢هـ الموافق الثاني من مارس عام ١٩٩٢م بإنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الصادر من الأستاذ عبد الرحيم محمود حمدي وزير المالية والتخطيط الاقتصادي آنذاك. وقد حدد القرار أهداف الهيئة واختصاصاتها وسلطاتها في الآتي:-

إنشاء الهيئة:

تنشأ هيئة عليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في بنك السودان يكون لها الأهداف والاختصاصات والسلطات الواردة بهذا القرار.

تكوين الهيئة:

(أ) تكون الهيئة العليا للرقابة الشرعية من

الآتي:

- علماء في الشريعة الإسلامية.
- خبراء في الاقتصاد والصيرفة.

(هـ) إصدار الفتاوى الشرعية في الموضوعات التي يطلب في شأنها فتوى شرعية .

(و) مراجعة القوانين واللوائح والمنشورات التي تنظم عمل بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بغرض إزالة ما بها من تعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بالتنسيق مع الجهات المختلفة.

(ز) مراقبة التزام وتقييد البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بالجوانب الشرعية في جميع أعمالها المصرفية والمالية.

(ح) معاونة أجهزة الرقابة الفنية على المصارف في أداء مهامها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ط) مساعدة إدارة بنك السودان في وضع برامج تدريب للعاملين بالبنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بما يؤدي إلى استيعاب الصيغ الإسلامية والجوانب الفقهية والشرعية في المعاملات.

(ب) إبداء الرأي والمشورة فيما يعهد إليها من البنك أو المحافظ من معاملات البنك أو المصارف والمؤسسات التي تمارس أعمالاً مصرفية .

(ج) مراقبة عمليات البنك والمصارف والمؤسسات المالية وتقديم ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية إلى محافظ بنك السودان في أي من الأمور الخاصة بمعاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية.

(د) دراسة المشاكل الشرعية التي تواجه البنك أو المصارف أو المؤسسات المالية وإبداء الرأي فيها.



الإستاذ/عبد الرحيم حمدي
وزير المالية الأسبق

(أ) الاطلاع على أي مستندات أو وثائق أو سجلات أو عقود أو مكاتبات ترى لازمة وضرورية لتمكينها من أداء مهامها.

(ب) تفتيش أعمال بنك السودان والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية بغرض التأكد من سلامة تطبيق الجوانب الشرعية في أعمالها.

إلزامية الفتوى:-

تكون الفتوى الصادرة من الهيئة في المسائل الشرعية ملزمة.

مخصصات رئيس الهيئة وأعضاؤها:-

يحدد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بالتشاور مع محافظ بنك السودان مخصصات رئيس وأعضاء الهيئة وشروط خدمة الأمين العام.

مقر الهيئة:-

يتولى بنك السودان تجهيز المقر للهيئة وتوفير الميزانية اللازمة لأداء أعمالها.

(ي) إعداد البحوث والدراسات التي تؤدي إلى إثراء اتباع النهج الإسلامي في الاقتصاد.

(ك) تقديم تقرير سنوي لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي عن السلامة الشرعية لمعاملات البنك والمصارف والمؤسسات المالية التي تمارس أعمالاً مصرفية.

(ل) أي اختصاصات أخرى تراها الهيئة الشرعية لازمة لتحقيق أهدافها.

(م) إصدار لائحة لتنظيم أعمالها وتحديد اجتماعاتها.

سلطات الهيئة:-

يكون للهيئة في سبيل تحقيق الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (٥) من القرار السلطات الآتية:-



**الإستاذ/ الشيخ سيد أحمد
محافظ بنك السودان المركزي الأسبق**



من الأرتييف

زيارة وفد من القضاة الأندونيسيين ٢٠١٠م





من الأرتتيف

زيارة وفد من القضاة الأندونيسيين ٢٠١٠م



لائحة تنظيم أعمال الهيئة العليا للرقابة الشرعية

المطروحة وإصدار التوصيات بشأنها. على أن تعرض هذه التوصيات في أول اجتماع قانوني لإصدار قرار بشأنها.

(٥) تجاز القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين المصوتين، بشرط ألا يجاز قرار بأقل من ثلاثة. على أنه يجوز للهيئة عند بداية مناقشة أي موضوع أن تشترط الفصل في هذا الموضوع بأغلبية عضوية الهيئة.



الشيخ البروفيسور الصديق الضهير (رحمه الله)
أول رئيس للهيئة العليا للرقابة الشرعية

بصدور قرار إنشاء الهيئة في العام ١٩٩٢م باشرت الهيئة اختصاصاتها وسلطاتها وأصدرت لائحة لتنظيم أعمالها في ١٢/٤/١٩٩٤م تضمنت الآتي:-

تشكيل الهيئة:

المادة (٣) تتكون عضوية الهيئة من عشرة أعضاء من المتخصصين في الشريعة الإسلامية والمتخصصين في الاقتصاد والمتخصصين في أعمال المصارف والمتخصصين في القانون على أن لا يقل عدد المتخصصين في الشريعة عن النصف.

اجتماعات الهيئة:

المادة (٤):

(١) تجتمع الهيئة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل بمقرها ببنك السودان أو أي مكان آخر يحدده الأمين العام بالتشاور مع الرئيس.

(٢) يحدد الأمين العام بالتشاور مع الرئيس جدول الأعمال ويرسل الجدول مع محضر الاجتماع السابق قبل يومين من تاريخ الاجتماع.

(٣) يكون الاجتماع قانونياً بحضور نصف الأعضاء.

(٤) إذا لم يكتمل النصاب وحضر ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يجوز لهم النظر في الموضوعات



- (٣) متابعة تنفيذ قرارات الهيئة.
- (٤) البت في المسائل العاجلة بعد التشاور مع الرئيس ما أمكن.
- (٥) التنسيق مع الجهات ذات الصلة في بنك السودان واتحاد المصارف والمؤسسات المالية.
- (٦) إعداد خطة العمل السنوية، وإعداد التقرير السنوي لتقديمه للسيد الوزير.



الشيخ / شيخ محمد الجزولي (رحمه الله)
عضو مؤسس للهيئة العليا للرقابة الشرعية

- (٦) في حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح.
- (٧) يتولى الرئيس إدارة الاجتماعات وفي حالة غيابه ينوب عنه أكبر الأعضاء سناً.
- (٨) يجوز للهيئة أن تدعو من تشاء من أهل الخبرة للمشاركة في مناقشة أي موضوع دون أن يكون له حق التصويت.

أهداف الهيئة واختصاصاتها وسلطاتها:

- المادة (٥): تكون للهيئة الأهداف والاختصاصات والسلطات الموضحة في القرار.

مهام الرئيس:

- المادة (٦): يقوم الرئيس بالآتي:-
- (١) الإشراف على أداء المهام الموكلة للهيئة والسعي لترقية أداؤها.
 - (٢) رئاسة الجلسات.
 - (٣) تقديم التقرير السنوي للسيد/ الوزير.

مهام الأمين العام:

- المادة (٧): يقوم الأمين العام بالمهام التالية:
- (١) الدعوة للاجتماعات وإعداد جدول الأعمال بالتشاور مع الرئيس.
 - (٢) تحضير أي مادة مطلوبة للنظر في أي موضوع مقدم للهيئة.

مهام المقرر:

- المادة (٨): يقوم المقرر بالمهام التالية:
- (١) تبليغ الدعوة للاجتماعات.
 - (٢) تسجيل وتدوين محاضر الجلسات.
 - (٣) المحافظة على سرية مداورات الهيئة.
 - (٤) أي مهام أخرى يكلف بها من قبل الهيئة أو الأمين العام.
- المادة (٩): خطة الهيئة في معالجة ما تناوله من موضوعات.

تسير الهيئة وفق الخطة التالية:

- (١) تدرس الهيئة الموضوع دراسة وافية للوقوف على حقيقته مستعينة بمن ترى حاجة إلى الاستعانة به من المتخصصين.
- (٢) تبحث الأمانة عن الحكم الشرعي للموضوع مستعينة بما دونه العلماء من الأحكام الفقهية الفرعية وما دون في أصول التشريع من قواعد لاستنباط الأحكام وتقديم بذلك مذكرة للهيئة.
- (٣) إذا كان الموضوع فيه حكم متفق عليه بين الفقهاء بالجواز أو المنع أفتت الهيئة به، وإذا اختلفت آراء الفقهاء في الموضوع أفتت بما ترجحه منها أو ما تراه أكثر تحقيقاً للمصلحة. وإذا لم يكن في الموضوع حكم للمتقدمين من الفقهاء أفتت الهيئة فيه باجتهادها مراعية في ذلك قاعدة الأصل في المعاملات الجواز والصحة إذا كانت برضاء الطرفين إلا ما ورد فيه نص بالمنع.

(٤) هذا « ولا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان » فإذا كان الحكم المتفق عليه أو المختلف فيه بين الفقهاء مبنياً على العرف والمصلحة فيمكن الاجتهاد فيه مستأنفاً، وفق الأصول المذكورة.

(٥) سيكون من منهج الهيئة أن تخضع كل النشاط المصرفي ومعاملات المؤسسات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية فما وجد منها موافقاً للشريعة أقرته وما كان منها مخالفاً للشريعة عدلته بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية إذا كان قابلاً للتعديل.

(٦) وإذا لم يكن قابلاً للتعديل أبطلته ونظرت في البديل الإسلامي إذا كان هناك مقتضى للنظر.

(٧) يقوم كل عضو من أعضاء الهيئة منفرداً بالبحث عن الحكم الشرعي في الموضوع المعروض وفق الأسس المتقدمة ويدون ما تيسر له ثم تعرض الآراء في اجتماع الهيئة وتناقش للوصول إلى الحكم الذي تقره.

المادة (١٠) يتم تعديل هذه اللائحة بأغلبية أعضاء الهيئة.

لائحة للبحوث والمكافآت:

إن من أهداف الهيئة تشجيع البحث وتأصيله لدى أصدرت بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٤م لائحة للبحوث والمكافآت تضمنت المواد الآتية:

المادة (٣): تهدف الهيئة إلى تشجيع البحث



- وتطويره وتأصيله في مجال الاقتصاد عموماً، والعمل المصرفي الإسلامي على وجه الخصوص، وتعنى بدرجة خاصة:
- (١) بتقديم بحوث أصلية في موضوعها، وأسلوب معالجتها.
- (٢) بتناول القضايا العملية ومعالجتها.
- (٣) بتشجيع البحث المشترك.
- (٤) بالعمل على نشر البحوث وغيرها من المادة العلمية.
- المادة (٤) تكون الهيئة لجنة من بين أعضائها للقيام بتنفيذ المهام المنصوص عليها في اللائحة.
- المادة (٥) تسعى الهيئة إلى:
- (١) توفير الكتب ومادة البحث بمكتبة بنك السودان ما أمكن.
- (٢) تيسير عمليات التصوير للمواد النادرة.
- (٣) تقديم الحوافز المجزية بحسب درجات البحث.
- المادة (٦): تتكون مصادر التمويل للبحوث والحوافز من:
- (١) المبالغ المرصودة في ميزانية الهيئة.
- (٢) إيرادات الندوات والمحاضرات.
- (٣) إيرادات مطبوعات الهيئة.
- (٤) التبرعات.
- (٥) أي إيرادات أخرى تقررها الهيئة.
- المادة (٧): على الباحث أن يتقدم بمشروع بحثه إلى اللجنة بغرض إجازته، على أن يتضمن المشروع:-
- (١) خطة البحث.
- (٢) أهمية الموضوع وسبب اختياره.
- (٣) المدى الزمني لتقديم البحث.
- (٤) ميزانية البحث.
- المادة (٨) على الباحث أن يتقدم بتقرير دوري إلى اللجنة عن مراحل البحث.
- المادة (٩): يجوز تقديم نتائج البحوث بحسب أهميتها، ومناسبة موضوعها في ندوة عامة أو خاصة.
- المادة (١٠) تقرر اللجنة مكافأة الباحث وفق الأسس التالية:
- (١) أهمية الموضوع.
- (٢) درجة البحث والجهد المبذول فيه.
- (٣) النتائج التي توصل إليها.
- المادة (١١):
- (١) تعمل الهيئة على طباعة البحوث الموصى بطباعتها من قبل اللجنة، ويتقاسم الطرفان عائدات البحث.
- (٢) يسري ما ورد في ١١/أ على بحث توصي اللجنة بطباعته.
- المادة (١٢) تعدل هذه اللائحة بأغلبية عضوية الهيئة بناء على توصية من اللجنة.



من الأرتتيف

زيارة وفد البنك الإسلامي العربي الفلسطيني والبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٦م





من الأرتتيف

زبارة وفدي البنك الإسلامي العربي الفلسطيني والبنك الإسلامي الأردني ٢٠١٦م





المحافظون الذين عاصروا الهيئة العليا للمراقبة الشرعية

في خلال هذه السنوات شغل منصب محافظ بنك السودان المركزي وعضو الهيئة كل من:

٤. الدكتور /محمد خير الزبير.



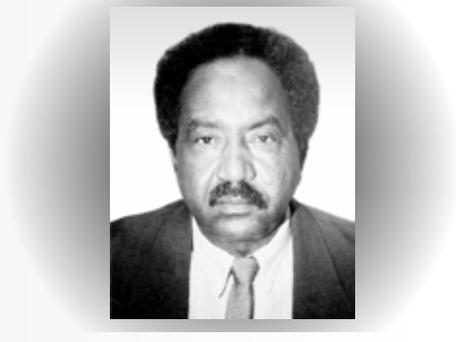
١. الأستاذ/ الشيخ سيد أحمد.



٥. الأستاذ/ عبد الرحمن حسن عبد الرحمن.



٢. الأستاذ/ عبدالله حسن أحمد (رحمه الله)



٦ الأستاذ/حازم عبدالقادر أحمد.



٣. الدكتور/صابر محمد حسن.





المافظون الذين عاصروا الهيئة العليا للرقابة الشرعية

ولما لم يكن يتيسر للسادة المحافظين حضور اجتماعات الهيئة الأسبوعية فقد كانوا يكلفون ممثلين لهم وهم:

الدكتور / عبد المنعم محمود القوصي
(النائب الأول للمحافظ الأسبق)

الدكتور / إبراهيم آدم حبيب.
(مساعد المحافظ الأسبق)



الأستاذ / بدر الدين محمود عباس
(النائب الأول للمحافظ الأسبق).



الأستاذ/ النور عبد السلام الحلو.
(مساعد المحافظ الأسبق)

الأستاذ/ محمود عبد الله النور.
(مدير عام سابق)





من الأرتييف

زيارة وفد رابطة العالم الإسلامي ٢٠٠٩ م





من الأرتييف

زيارة وفد رابطة العالم الإسلامي ٢٠٠٩ م





عضوية الهيئة العليا للمراقبة الشرعية

- نصت المادة (٣) من القرار الوزاري رقم (١٨٤) لسنة ١٩٩٢م على تكوين عضوية الهيئة وذلك على النحو الآتي:
- ١- البروفيسور/ الصديق محمد الأمين الضهير رئيساً.
 - ٢- البروفيسور/ محمد هاشم عوض عضواً.
 - ٣- الشيخ/ أحمد محجوب حاج نور عضواً.
 - ٤- السيد/ محافظ بنك السودان المركزي عضواً.
 - ٥- الدكتور/ أحمد علي عبد الله عضواً وأميناً عاماً.
 - ٦- الدكتور/ مصطفى زكريا عضواً.
 - ٧- الدكتور/ محمد الحسن بريمة عضواً.
 - ٨- الدكتور/ أحمد مجذوب أحمد عضواً.



الدكتور/ أحمد علي عبدالله
الأمين العام للهيئة

الشيخ البروفيسور/ الصديق الضهير (رحمه الله)
أول رئيس للهيئة العليا للمراقبة الشرعية



عضوية الهيئة العليا للمراقبة التشريعية



البروفيسور/ محمد هاشم عوض (رحمه الله)



الشيخ/ أحمد محجوب حاج نور (رحمه الله)

وطالب البروفيسور الصديق الضيرير بزيادة عدد الشرعيين بالهيئة حيث تمت إضافة كل من:

١- الشيخ/ شيخ محمد الجزولي قاضي القضاء جمهورية السودان عضواً

٢- الشيخ/ صديق أحمد عبد الحي مفتي جمهورية السودان عضواً

وبوفاة الشيخ صديق أحمد عبد الحي واستقالة البروفيسور محمد هاشم عوض لكثرة مشغوليته عين بدلاً عنهما العضوان:

١- الدكتور/ عوض عبد الله أبو بكر عميد كلية القانون جامعة الخرطوم عضواً.

٢- الشيخ/ عبد القادر حسن فضل الله قاضي المحكمة العليا والأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي عضواً.



عضوية الهيئة العليا للمراقبة التشريعية



الشيخ/ شيخ محمد الجزولي (رحمه الله)



الدكتور/ مصطفى زكريا (رحمه الله)

ثم توفي من الأعضاء:

- ١- الشيخ/ شيخ محمد الجزولي.
- ٢- الدكتور/ عوض عبدالله أبوبكر.
- ٣- الشيخ/ عبد القادر حسن فضل الله.

فخلفهم في العضوية كل من:

١. الدكتور / سليمان محمد كرم رئيس قسم الشريعة بجامعة إفريقيا عضواً.
 ٢. الدكتور / محمد سر الختم محمد أحمد أمين الشؤون العلمية بجامعة أم درمان الإسلامية عضواً.
 ٣. مولانا / الطيب الفكي موسى محمد قاضي المحكمة العليا عضواً.
- ورؤى إكمال العضوية لأحد عشر عضواً فتم تعيين الدكتور عبد الله الزبير عبد الرحمن عميد كلية الشريعة بجامعة القرآن الكريم عضواً،



عضوية الهيئة العليا للمراقبة التشريعية

الضيرير للهيئة بطلب إعفائه من عضويتها (لكبر السن) ورشح أن يخلفه في منصب الرئيس البروفيسور عبد الله الزبير ورفض أعضاء الهيئة بالإجماع إعفائه من عضويتها لكن تم الإجماع على رئاسة البروفيسور عبد الله الزبير للهيئة على أن يظل البروفيسور الضيرير عضواً بالهيئة.

وباستشهاد البروفيسور الشيخ / أحمد محجوب حاج نور تم تعيين الشيخ إبراهيم أحمد الشيخ الضيرير خلفاً له في ١٤/١/٢٠٠٣م. وبوفاة الدكتور مصطفى زكريا عبد الله في حادث مروري في العام ٢٠٠٤م تم تعيين الدكتور التجاني عبدالقادر أحمد خلفاً له. وفي العام ٢٠٠٩م تقدم البروفيسور الإمام الصديق



الجلوس من اليمين: البروفيسور /محمد الحسن بريمة، الشيخ/ إبراهيم أحمد الشيخ الضيرير، الشيخ/البروفيسور الصديق الضيرير(رحمه الله)، البروفيسور/ عبدالله الزبير عبدالرحمن الوقوف من اليمين: مولانا/ محمد البشير عبد القادر، الدكتور/ أحمد علي عبدالله، الدكتور/ التجاني عبدالقادر، مولانا/ الطيب الفكي، الدكتور/ محمد علي يوسف أحمد



عضوية الهيئة العليا للمراقبة التشريعية

- بوفاة البروفيسور الإمام الصديق محمد الأمين الضيرير تم تعيين مولانا عبدالحميد عثمان عصملي قاضي المحكمة العليا في ٢٤/١١/٢٠١٥ م، لتصبح العضوية الحالية للهيئة من الآتية أسماؤهم:
١. البروفيسور/عبد الله الزبير عبد الرحمن رئيساً.
 ٢. الدكتور/أحمد علي عبد الله عضواً وأميناً عاماً.
 ٣. ممثل/محافظة بنك السودان المركزي عضواً.
 ٤. البروفيسور/محمد الحسن بريمة إبراهيم عضواً.
 ٥. البروفيسور/أحمد مجذوب أحمد علي عضواً.
 ٦. البروفيسور/محمد سرالختم محمد أحمد عضواً.
 ٧. الدكتور / سليمان محمد كرم. عضواً.
 ٨. مولانا/ الطيب الفكي موسى عضواً.
 ٩. الشيخ/ابراهيم أحمد الشيخ الضيرير عضواً.
 ١٠. الدكتور/ التجاني عبدالقادر أحمد عضواً.
 ١١. مولانا / عبدالحميد عثمان عصملي عضواً.





الإمانة العامة للهيئة العليا للمراقبة الشرعية



الدكتور/ أحمد علي عبد الله
(الأمين العام للهيئة)



الأستاذ/ عبد اللطيف عبد الله عبد اللطيف
(أول مقرر للهيئة)

نسبة لعدم تفرغ رئيس وأعضاء الهيئة باستثناء الدكتور أحمد علي عبد الله الأمين العام تم إنشاء أمانة عامة تتكون من السيد/ الأمين العام ومقرر وباحثين اثنين، **أما منصب المقرر فقد شغله في السنة الأولى من تكوين الهيئة كل من السيدين:**

- 1- السيد/ عبد اللطيف عبد الله عبد اللطيف.
- 2- السيد/ إبراهيم محمد ادريس.

أعقهما كل من:

- 1- السيد/ محمد البشير عبد القادر حسين الذي تولى هذا المنصب منذ أبريل ١٩٩٣م حتى يناير ٢٠١٣م. (كان في بعض الفترات يقوم بمهام المقرر ويساعد في إعداد البحوث السيد/ عبد الله الحسن محمد (الشايقي) حالياً مساعد محافظ بنك السودان لقطاع الادارة والخدمات).
- 2- الدكتور/ محمد علي يوسف أحمد: كلف مقررًا منذ يناير ٢٠١٣م وحتى ديسمبر ٢٠١٣م.
- 3- الأستاذ / عبد اللطيف عبد الله بارد النسمة منذ ديسمبر ٢٠١٣م حتى فبراير ٢٠١٥م. ليتفرغ بعدها للبحث الشرعي حتى تاريخه.
- 4- الأستاذ/ محمد الحافظ أحمد فضل الله منذ فبراير ٢٠١٥ حتى تاريخه.



الإمانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية

أما الباحثون فهم:

١. الأستاذ/ حسن جعفر الحفيان من ١٩٩٥ م حتى ٢٠٠٨ م (باحث اقتصادي وشرعي).

٢. الدكتور / محمد علي يوسف أحمد من ١٩٩٤ م وحتى تاريخه (باحث شرعي).

٣. الدكتور/ حماد محمد أحمد البشير من أبريل ٢٠١٠ وحتى مارس ٢٠١٤ م (باحث شرعي).

٤. الأستاذ/ عبداللطيف عبدالله بارد النسمة منذ ديسمبر ٢٠١٣ م وحتى تاريخه (باحث شرعي).

٥. الدكتور/ عبد الباسط محمد المصطفى جلال (باحث اقتصادي) فبراير ٢٠١٥ م وحتى تاريخه.

٦. الأستاذ/ محمد عمر محمد الأمين (باحث مصرفي) منذ يوليو ٢٠١٦ م وحتى تاريخه.

مولانا/ محمد البشير عبد القادر
(مقرر الهيئة الأسبق)



الأستاذ/ عبدالله الحسن محمد
(مساعد محافظ بنك السودان المركزي)



الدكتور/ محمد علي يوسف أحمد
(نائب الأمين العام للهيئة)





الإمانة العامة للهيئة العليا للمراقبة الشرعية



الدكتور/ حماد محمد أحمد البشير
(باحث شرعي سابق بالهيئة)



الأستاذ/ حسن جعفر الحفيان
(باحث اقتصادي وشرعي سابق بالهيئة)



الأستاذ/ محمد الحافظ أحمد فضل الله
(مقرر الهيئة)



الاستاذ/ عبد اللطيف عبد الله بارد النسمة
(باحث شرعي)



الأستاذ/ محمد عمر محمد الأمين
(باحث مصرفي)



الدكتور/ عبد الباسط محمد المصطفى جلال
(باحث اقتصادي)



الامانة العامة للهيئة العليا للمراقبة الشرعية



هويدا حسن سعيد



الهام الصادق الخليفة



اكرام حسن فضل المولى



نعمات محمد عبد الله

والسكرتيرات اللاتي عملن بالهيئة منذ إنشائها:

- وداد محمد عبد الله.
- اخلاص خليفة سعيد.
- ثريا عبد الرحمن عثمان
- خديجة محجوب الشبلي.
- فاطمة علي عبد الكريم.
- صفاء بشير مصطفى.
- تقوى عبد الرحيم المبارك.
- فوزية محمد ابراهيم
- الهام الصادق الخليفة
- هويدا حسن سعيد.
- نعمات محمد عبد الله.
- اكرام حسن فضل المولى.



من اليمين:- تقوى عبد الرحيم المبارك، ثريا عبد الرحمن عثمان، فاطمة علي عبد الكريم



الامانة العامة للهيئة العليا للمراقبة الشرعية

ومن العمال:



محمد رحال الدومة خضر

- محمد رحال الدومة خضر.

- مصطفى سيد عباس.

- عبد الرازق حسن عبد المجيد.

- نقد الله عباس كودي.

- فارس محمد حامد.

- عزالدين خضر حسن



عبد الرازق حسن عبد المجيد

ومن السائقين:

- عبداللطيف حسين ادريس.

- حامد امبده.

- صديق الشريف

- أسامة بابكر.



نقد الله عباس كودي



أسامة بابكر

أهم إصدارات الهيئة العليا للرقابة الشرعية

- * أصدرت الهيئة عدداً من المؤلفات منها ما اشتمل على فتاوى الهيئة ومنها ما يتعلق بموضوعات أخرى.
١. فيما يتعلق بفتاوى الهيئة أصدرت الهيئة الآتي:
 - * الكتاب الأول تضمن الفتاوى للسنوات ١٩٩٢-١٩٩٤.
 - * الكتاب الثاني تضمن الفتاوى للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٩.
 - * الكتاب الثالث تضمن الفتاوى للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣.
 - * الكتاب الرابع تضمن الفتاوى للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- * الكتاب الخامس تضمن الفتاوى للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
٢. كتاب المرشد الفقهي الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية.
 ٣. كتاب نماذج العقود الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية.
 ٤. كتاب نشأة وتطور وتقويم هيئات الرقابة الشرعية للجهاز المصرفي السوداني.
 ٥. كتاب الأدوات المالية الصادر عن الهيئة.
 ٦. المشاركة مع البنك المركزي في إعداد كتب توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية (مخطط إدارة





السياسة النقدية والتمويلية، مخطط الرقابة والاشراف المصرفي (الرقابة والاشراف المصرفي في السودان المنظور التاريخي، الرقابة والاشراف المصرفي في إطار الاسلمة المصرفية الفترة من ١٩٧٨-

٢٠٠٤م، بعض جوانب الاسلمة المصرفية في دول باكستان، ماليزيا، إيران)، مخطط المؤسسات المالية المساعدة للجهاز المصرفي (ثلاثة أجزاء)، مخطط الوثائق)

٨. إعادة طباعة كتب الدكتور أحمد علي عبدالله الامين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية (ضروب الربا وممارساته، الشخصية الاعتبارية في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة، المراجعة أصولها وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية).



٧. بحوث الندوة العلمية لمناقشة مشروعات تمويل الدولة بالقروض، بالإضافة لمجلة الصيرفة والمالية الإسلامية .





من الأرنبيف

تدنتين الموقع الإلكتروني للهيئة أغسطس ٢٠١٦ م





من الأرتييف

تدلتين الموقع الإلكتروني للهيئة أغسطس ٢٠١٦ م



اجتماعات الهيئة للفترة من ١٩٩٢-٢٠١٦م

حيث عقدت الاجتماعات في السنوات الماضية على النحو التالي:

العدد	العام	العدد	العام
٤٨	٢٠٠٥	٣٢	١٩٩٢
٤٩	٢٠٠٦	٤٦	١٩٩٣
٥٠	٢٠٠٧	٤٦	١٩٩٤
٤٧	٢٠٠٨	٤٨	١٩٩٥
٤٤	٢٠٠٩	٤٠	١٩٩٦
٤٤	٢٠١٠	٤٥	١٩٩٧
٤٤	٢٠١١	٤٣	١٩٩٨
٤٢	٢٠١٢	٤٤	١٩٩٩
٤٥	٢٠١٣	٤٢	٢٠٠٠
٤٥	٢٠١٤	٤٢	٢٠٠١
٤٢	٢٠١٥	٤٥	٢٠٠٢
٤٣	٢٠١٦	٤١	٢٠٠٣
		٤٣	٢٠٠٤





من الأرنبيف

زيارة وفد البنك الإسلامي للتنمية - جدة ٢٠٠٨ م



المحاور الرئيسية للفتاوى الصادرة عن الهيئة

- أصدرت الهيئة منذ تاسيسها في العام ١٩٩٢م وحتى يوليو من العام ٢٠١٧م عدد ١٥٤ فتوى مصنفة على النحو التالي:
- ١. الربا:**
- الفتاوى التي صدرت (٣) فتاوى هي:
 - حول تمويل موظفي بنك أبوظبي الوطني.
 - التعامل بالربا.
 - الاستثمار في النوافذ الإسلامية للبنوك الربوية.
- ٢. السحب على المكشوف:**
- الفتاوى التي صدرت (١) هي:
 - تحويل السحب على المكشوف إلى تمويل.
- ٣. التمويل بالعجز:**
- الفتاوى التي صدرت (٣) هي:
 - التمويل بالعجز (فتويين).
 - نموذج لنظام تكلفة تمويل يطبق على استلاف الحكومة من البنك المركزي.
- ٤. المربحات:**
- الفتاوى التي صدرت (٢٠) هي:
 - مربحة للأمر بالشراء بين بنك أبوظبي الإسلامي والإدارة العامة للمخزون الاستراتيجي.
 - أحقية القسط الأول المقدم في الربح.
 - مراجعة فتوى الهيئة العليا رقم ٢٠١٣/٤م بشأن: تمويل شراء البترول بصيغة المربحة للأمر بالشراء.

- تمويل شراء البترول بصيغة المربحة للأمر بالشراء.
- مربحة استيراد شاحنات لشركة الكوميسا العالمية.
- ضوابط الحاجة للكسب غير المشروع وكيفية التصرف فيه.
- هل يجوز إلزام الأمر بالشراء بوعده في بيع المربحة للأمر بالشراء؟.
- مراجعة البند (٦) من نموذج عقد بيع المربحة للأمر بالشراء (الذي يقرأ إذا فشل العميل في سداد أي قسط من الأقساط تعتبر بقية الأقساط واجبة السداد، ويحق للمصرف التصرف في الضمان).
- بيع كروت شركة موبيتل للاتصالات مربحة للأمر بالشراء
- قرار الهيئة العليا حول شكوى السادة/ شركة... للتجارة والاستثمار ضد السادة... بنك....



- القمح لموسم ٩٢/١٩٩٣ م.
- النزاع بين مزارعي منطقة القضارف والمصارف الممولة لهم حول إزالة الغبن في عقود السلم.
- استفتاء إدارة مشروع الجزيرة عن صحة تمويل القمح لموسم ٩٣/٩٤ عن طريق السلم بواسطة محافظة البنوك التجارية.



- طلب بنك التضامن الإسلامي إعادة النظر في فتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية حول النزاع بين مزارعي منطقة القضارف والمصارف الممولة لهم.

- اتحاد مزارعي الزراعة الآلية بالقضارف (الاتحاد) ضد بنك التضامن وبنك فيصل (فروع القضارف) حول تطبيق بند إزالة الغبن في عقد السلم.

٦. المضاربات:

- الفتاوى التي صدرت (٤) هي:
- مضاربة بين البنك الإسلامي السوداني و بنك السودان لتمويل الأسر الفقيرة.
- صحة عقد المضاربة بين بنك السودان

- سداد المسلم فيه بمرابحة من المسلم (استفتاء بنك القضارف للاستثمار).
- التاكسي التعاوني ضد البنك السعودي السوداني بخصوص المطالبة بفوائد.
- هامش التأجيل المحتسب على مرابحات شركة عبد الباقي للأمن الغذائي.
- دعوى صورية مرابحة دائرية بين بنك البركة وشركة الصناعات الحديثة.
- دعوى صورية بعض المرابحات بالبنك السوداني الفرنسي.
- حساب أرباح البيع الآجل والمرابحة للأمر بالشراء.
- المرابحات الصورية لسيتي بنك.
- شكوى محمد عطية مبيوع ضد بنك الخرطوم فرع السوق العربي.
- شكوى شركة ناسكو ضد بنك الخرطوم حول مصروفات مرابحة بالاستيراد.
- استفسار بنك البركة عن بيع المرابحة للأمر بالشراء (استيراد).

٥. السلم:

- الفتاوى التي صدرت (٨) هي:
- الأسس الشرعية التي يتم بها تحديد سعر السلم.
- الأساس الذي انبنى عليه إزالة الغبن في السلم.
- قرار الهيئة حول إزالة الغبن في بيع السلم إذا لم ينص فيه على إزالة الغبن.
- استفتاء اتحاد مزارعي حلفا الجديدة حول التكييف الشرعي لصيغة بيع السلم لمحصل

• اتفاقية خط تمويل الصادرات السعودية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية (٢٠٠٧/٣).

• اتفاقيات خطوط التمويل الموقعة بين الصندوق السعودي للتنمية وبعض البنوك بجمهورية السودان (٢٠٠٧/٢).

• اتفاقية خط تمويل الصادرات السعودية المقدمة من الصندوق السعودي للتنمية (٢٠٠٤/٩).

• الحفاظ على القيمة الاسمية للقرض الحسن بمعدل التضخم - معاملة صكوك القرض الحسن معاملة مماثلة لودائع الاستثمار.

٩. عقود أخرى:

الفتاوى التي صدرت (٩) هي:

• تمويل وكالات السفر لشراء التذاكر.
• التعويض عن تأخير سداد المقدم في عقد مقاوله بين هيئة غرب كردفان وشركة توكيزر للتشييد والمقاولات.

• عقد الحوالة في المعاملة المالية بين مصرف التنمية الصناعية وشركة مريدي لطحن وتوزيع الغلال.

• تمويل خدمة التعليم بصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة.

• ضوابط نظام السيولة التشغيلية.

• جواز الإجارة المنتهية بالتمليك.

• التمويل النقدي لمقابلة بعض الاحتياجات.

• استفتاء مبارك للمحاسبة والمراجعة حول



والبنك القومي للتصدير والاستيراد.

• شكوى البنك التجاري من أن بنك السودان خصم رأس مال المضاربات و القرض الحسن قبل التصفية.

• استفتاء حول استثمار أمنيات طلاب مرحلة الأساس والثانوي.

٧. المشاركات:

الفتاوى التي صدرت (٣) هي:

• التمويل النقدي في عمليات استثمارية قائمة عن طريق المشاركة.

• تمويل عمليات حصاد القطن التعاقد بين محافظة تمويل لقيط القطن يمثلها بنك التنمية التعاوني - وشركة الأقطان.

• مذكرة الأمين العام للهيئة بشأن الحساب الجاري للمشاركة في رأس المال العامل.

٨. القروض:

الفتاوى التي صدرت (٥) هي:

• اتفاقيات خطوط التمويل الموقعة بين الصندوق السعودي للتنمية وبعض البنوك بجمهورية السودان (٢٠٠٩/٥).

- صرف الدولار الحسابي.
- توسيط الجنيه السوداني في عمليات الاستيراد بالموارد الحرة.
- شكوى السيد/ دفع الله محمد علي ضد بنك الغرب بشأن سند القبض (عقد الصرف والحوالة).
- شكوى بعض المستوردين من مطالبة المصارف لهم بدفع فرق سعر الصرف في تنفيذ خطاب الاعتماد.
- تكييف الهيئة العليا لمنشور بنك السودان رقم ١/١٩٩٤م الفقرة (١) عن شراء حصيلة الصادر.
- اتحاد المصارف يسأل عن مدى شرعية المنشور رقم ٥/١٩٩٣م الصادر من بنك السودان حول شراء حصيلة الصادر مقدماً (عقد صرف).
- تحويل أرباح المساهمين بالعملات الحرة.
- شكوى ورشة المعرفة الهندسية ضد مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية حول الدفع بسعر الصرف يوم الاستحقاق.
- مظلمة خدمات البترول الصناعية المحدودة ضد وزارة المالية حول صرف ما في الذمة.
- **١٢. خطابات الضمان والاعتمادات:**
- الفتاوى التي صدرت (٦) هي:
- بشأن التعهد غير القابل للنقض (IRU).
- الرأي الشرعي في إصدار خطاب ضمان لتمويل محفظة القطن موسم ٢٠١٣ - ٢٠١٤م.



- مدى شرعية عقد البيع الايجاري الصادر عن بنك أبوظبي الوطني.
- عقد الاستصناع.
- **١٠. العمولات:**
- الفتاوى التي صدرت (٦) هي:
- عمولة التنفيذ.
- شكوى سلوى محمد حسب الله ضد بنك الخرطوم / فرع بورتسودان.
- إعفاء أموال ديوان الزكاة من الرسوم المصرفية.
- شكوى السيد / عبد الرازق سيد أحمد الأحمدى ضد البنك الإسلامي السوداني بشأن عمولة البيع والشراء من حساب العميل (الاستثمار التجاري).
- العمولة على التحاويل الخارجية بالنقد الأجنبي التي تقوم بها البنوك التجارية.
- فتوى حول فوائد الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية.
- **١١. سعر الصرف:**
- الفتاوى التي صدرت (٩) هي:
- شكوى المواطن / سند زين العابدين سند عن



- مماطلة المدين المليء في الوفاء بدينه في أجله.
- معالجة الضرر الفعلي الناجم عن مطل الغنى.
- فرض غرامة على المدين المليء المماطل في الوفاء بدينه.

١٥. الإعسار:

- الفتاوى التي صدرت (٣) هي:
- إعادة صياغة فتوى تعريف الإعسار وحكمه.
- فتوى بشأن المعسرين من المزارعين بولاية كسلا.
- فتوى بشأن المعسرين من المزارعين بولاية سنار.

١٦. العقوبات:

- الفتاوى التي صدرت (٣) هي:
- إلزام الوكيل المماطل بالشرط الجزائي وإن كان مخالفاً لحكم الشرع.
- شرعية العقوبة التي وقعها بنك السودان على بنك البركة السوداني كغرامة بسبب جريمة تزوير أحد موظفي البنك.
- الرأي الشرعي في الغرامة اليومية والأسبوعية التي يوقعها بنك السودان على المخالفات في نقص الاحتياطي القانوني وفي عدم الاحتفاظ به أصلاً.

١٧. الصكوك والاوراق المالية:

- الفتاوى التي صدرت (١٩) هي:
- صكوك تملك أصول بنك السودان المركزي

- صندوق التمويل متوسط الأجل طرف الشركة العربي للاستثمار – البحرين.
- تمويل عمليات الاعتمادات الآجلة وتمويل تجارة الذهب.
- التكييف الفقهي لخطاب الضمان.
- خطابات الضمان والاعتمادات.

١٣. الدفع الالكتروني:

- الفتاوى التي صدرت (٥) هي:
- التعامل مع نقاط البيع في محلات الذهب.
- رسوم خدمات نقاط البيع.
- فتوى الهيئة العليا حول نظام شركة بنزاس المعدل.
- مشروعية بطاقات سوبريما التي تصدرها وتديرها شركة فيوتشر استراتيجيز بإيطاليا.
- الحكم الشرعي في الاشتراك في شركة بنزاس المحدودة وما يشابهها من شركات التسويق الشبكي.

١٤. مطل الغنى:

- الفتاوى التي صدرت (٦) هي:
- جواز النص في عقود المعاملات على جبر الضرر في حالة المطل.
- التعويض عن الضرر الناشئ عن مطل المدين المليء.
- قرار الهيئة حول منشور الادارة العامة لتنمية الجهاز المصرفي عن مطل العميل وإعساره.

١٨. المؤسسات المالية:

- الفتاوى التي صدرت (٧) هي:
- تعديل المادة (٥) والمادة (٢٤) من قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية.
- مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر.
- حول لائحة تنظيم عمل المؤسسات المالية للإجارة لسنة ٢٠٠٤م.
- إجازة النظام الأساسي لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية.
- تعديل المادة ٢٤-٤ من قانون صندوق ضمان الودائع المصرفية (فيما يختص برسم إضافي في حالة تأخير سداد مساهمات البنوك السنوية في الصندوق).
- إنشاء شركة للمساعدة في تحصيل الديون المتعثرة.
- عقود صيغ المعاملات التي أجازتها الهيئة لأغراض أعمال شركة السودان للخدمات المالية.

١٩. أخرى:

- الفتاوى التي صدرت (٣٤) هي:
- التورق المنظم
- تمويل خدمة العلاج
- قبض الطعام في الصومعة
- مساعي بعض المصارف الاسلامية إلى فتح فروع تقليدية بالجنوب
- بشأن أتعاب لجنة كونها بنك فيصل الإسلامي
- لتحصيل ديونه المتعثرة
- النظر في إمكانية العمل بنظامين إسلامي

وإجارتها له نشرة اصدار رقم (٢).

- صندوق إدارة السيولة بين المصارف المقدم من بنك الاستثمار المالي.
- شهادة الصك الشرعي للادخار (ذات العائد المقدم).
- زكاة شهادات شهامة.
- صكوك الاجارة المقترحة من وزارة المالية (ب).
- صكوك تملك أصول بنك السودان المركزي وإجارتها له.
- اصدار صكوك إجارة بعائد متغير.
- صكوك الإجارة المقترحة من وزارة المالية.
- قرار الهيئة العليا حول مشروع صكوك السلم.
- شراء الأصل وإجارتها للبائع.
- مقترح الاستاذ عبدالرحيم حمدي المقدم للهيئة عن نظام اسلامي للكمبيالات.
- شهادة مشاركة المصرف المركزي (شمم).
- شهادات المشاركة لحكومة السودان (شهامة).
- إعادة النظر في الفتوى رقم ١٩٩٨/٤م شهادات مشاركة حكومة السودان.
- بيع شركة أسمنت عطبرة باعتبارها ضمن مكون شهادات شهامة.
- صكوك التأجير الإسلامية.
- المستثمرون في شهامة.
- مشروع عقد سلم لتمويل الدولة.
- نشرة صكوك الاستثمار الحكومية.



- فتوى حول الصيغة الشرعية للقيام بأعمال التأمين.
- دعوى السيد / محمود أحمد عبده ضد بنك الخرطوم بخصوص بيع ٢ تراكتور فورد.
- فتوى حول عقود بيع بذرة القطن وعقود بيع الأسمنت.
- شكوى حسين الفضل عباس و آخرين ضد الشركة العربية للتصنيع و الإنتاج الزراعي حول استحقاق التعويض عن الضرر بسبب التغيير.
- تسهيلات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- حكم الشريعة الإسلامية في رسوم الدخول للمناقصات التي لا ترد.
- ترتيب أولوية حقوق أصحاب الديون بالمصرف المصفي.
- استفتاء مجلس إدارة مشروع الجزيرة حول استحقاق شركة مركز سنار للخدمات الزراعية.
- العملات الورقية والمعدنية.
- غلق الرهن.
- شكوى السيد / إبراهيم محمد خير ضد بنك التنمية التعاوني الإسلامي - حول مشاركة في عملية صادر حديد خردة إلى الهند.
- فتوى حول إنتاج الكحول وبيعها.
- شكوى د. محمود شعراني ود. إدريس البنا ضد الشركة السودانية للهاتف السيار المحدودة (موبيتل).

- وتقليدي للبنوك العاملة في مناطق التمازج تعظيماً للفائدة المرجوة.
- الشحنات المستوردة من الخارج المحجوزة لدى الجمارك بسبب المصادرة أو عدم دفع الجمارك أو باعتبارها مهملة لعدم التعرف على صاحبها.
- تعديل المادة (٣٧) (١) (أ) من قانون العمل لسنة ١٩٩٧م.
- مشروعية مقابل شيك التعدي أو التقصير.
- دور هيئات الرقابة الشرعية في توزيع الكسب غير المشروع.
- فتح فرع تقليدي لبنك اسلامي.
- رهن عقارات الوقف بغرض تنمية الأوقاف وتطويرها.
- خصم نسبة ٣٪ من سلفيات العاملين ببنك أبوظبي الوطني.
- المشتري حسن النية.
- تمويل عمليات الذهب بواسطة المصارف الاسلامية.
- منشور عام حول أسس وضوابط التعامل بالصيغ والادوات المالية الاسلامية.
- تقييم قيمة الرهن بسعر اليوم.
- تعديل قانون الضرائب لتعارضه مع الشريعة الاسلامية.
- المادة (٥) من مشروع قانون الشركات لسنة ٢٠٠٤م.
- جمع تبرعات عن طريق شركات الاتصالات.
- شكاوى بعض التجار ضد لجنة تصفية مصنع النسيج السوداني.

من الأرتييف

زيارة وفد المحكمة العليا بجمهورية أندونيسيا ٢٠٠٨ م





من الأرتتيف

زيارة وفد المحكمة العليا بجمهورية أندونيسيا ٢٠٠٨م





**البروفيسور عبد الله الزبير
عبد الرحمن صالح**

١. السيرة الذاتية:

* عبد الله الزبير عبد الرحمن صالح

(رئيس الهيئة)

* مواليد شمالي السودان _ ١٩٥٩م.

٢. الشهادات العلمية:

* دكتوراة في أصول الفقه.

٣. الخبرات الإدارية:

* رئيس الهيئة العليا للرقابة

الشرعية على المصارف والمؤسسات

المالية.

* نائب رئيس مجمع الفقه الإسلامي.

* أمين عام مجمع الفقه الاسلامي

(سابقاً)

٤. أبرز المؤلفات:

* كتاب **إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ.**

* كتاب في فقه الدولة الإسلامية نظرات معاصرة

* كتاب مستجدات العصر ومظاهر التكامل المصرفي في

التعامل الفقهي.

* كتاب من جهود الشيخ الإمام أحمد علي الإمام في

التأصيل

* كتاب محبة الله تعالى

* كتاب عمل المرأة المسلمة في الفقه والتاريخ

* كتاب نصرة غير البشر لخير البشر صلى الله عليه وسلم



* كتاب فصول في فقه الدعوة

* كتاب النفس بين نداء الرحمن وإغواء الشيطان

* كتاب الاجتهاد الزكوي - مشروعيته وقواعده

ومؤسساته



- * كتاب فقه المقاصد.
- * كتاب سؤالات الصائمين.
- * كتاب سلام على كف النبي محمد صلى الله عليه وسلم.
- * كتاب العيادات القرآنية وحدود التطيَّب بالقرآن.
- * كتاب الداعية الموفق.
- * كتاب تذكرة المسؤولين
- * كتاب محبة النبي صلى الله عليه وسلم
- * صدور كتاب "عقوبة المرتد وشبهات المعاصرين"
- * صيام الحامل والمرضع

- * كتاب الثبات في حياة المؤمن
- * كتاب الاجتهاد الجماعي أسسه وضوابطه
- * كتاب سد الذرائع وأثره في المعاملات المالية
- * تفسير القرآن الكريم مصادره واتجاهاته
- * كتاب العقيدة - مقدمة -
- * مُعين الأفهام في دلالة الأمر والنهي على الأحكام
- * كتاب من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق - كتاب الأمة (٥٦).
- * كتاب السلام في القرآن الكريم
- * كتاب دعوة الجماهير مكونات الخطاب..
- * ووسائل التهديد - كتاب الأمة (٧٦)
- * كتاب الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.





الدكتور أحمد علي عبد الله حمد

١. السيرة الذاتية:

- أحمد علي عبد الله حمد (الأمين العام للهيئة).
- مواليد قرية أم روب مركز الدويم ١٩٤٧م
- تلقى تعليمه الابتدائي بالكوة والوسط بمدرسة النيل الأبيض ببخت الرضا - الدويم والثانوي بمدرسة حنتوب.

٢. الشهادات العلمية:

- دكتوراة الفلسفة في الشريعة من كلية القانون بجامعة الخرطوم.
- ماجستير الشريعة من كلية القانون بجامعة الخرطوم
- بكالوريوس الشريعة من كلية القانون بجامعة الخرطوم.

٣. الخبرات الإدارية:

- عمل قاضياً بالهيئة القضائية بالسودان وانتدب لتدريس الشريعة الإسلامية بجامعة:

- أحمد و بيلو بزانيا، و باييرو بكانو، جمهورية نيجيريا الاتحادية ١٩٧٦-١٩٨٢م.
- عمل مديراً لإدارة الفتوى والبحوث ومساعداً للمدير العام ونائباً للمدير العام ببنك التضامن الإسلامي ١٩٨٣ - ١٩٩٢م.
- وكيلاً لبنك السودان المركزي.
- الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية- بالسودان.
- مستشار محافظ بنك السودان المركزي.

٤. عضوية هيئات التحرير العلمية:

- رئيس هيئة التحرير و عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الصيرفة والمالية الاسلامية.



- عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- البحرين.



• مجموعة من البحوث منها التضخم من منظور إسلامي، المخاطر الاستثمارية في التمويل التقليدي والإسلامي، أساليب تمويل البنوك الإسلامية للاحتياجات النقدية الطارئة رأس المال العامل النقدي للشركات الصناعية والتجارية، تجربة السودان في إسلام الاقتصاد بالتركيز على الجهاز المصرفي

٧. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:

اختير من ضمن الأعضاء المؤسسين للهيئة في العام ١٩٩٢م بموجب القرار الوزاري رقم ١٨٤ للسيد وزير المالية والتخطيط

• عضو الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة.

• عضو مجلس الإفتاء بالسودان.

• رئيس التحرير مجلة المقتصد (سابقاً).

٥. المساهمات التدريسية:

جامعة أحمدو بيلو بزانيا، جمهورية نيجيريا الاتحادية ١٩٧٦-١٩٨٢م، أصول فقه باللغة الانجليزية.

٦. أبرز المؤلفات:

• كتاب ضروب الربا و ممارساته،

• كتاب المرابحة أصولها واحكامها

وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية

• كتاب الشخصية الاعتبارية

- السعي للتطوير الهيكلي بدعم الهيئة بالباحثين .
- تنشيط الصلة بالهيئة والمنظمات والجهات المهتمة بالصيرفة الاسلامية.

١٠. رؤية مستقبلية للصيرفة الاسلامية.

بعد الازمات المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي اثبتت النظرية الاقتصادية الاسلامية بأنها طوق النجاة بأدواتها غير الربوية وبأدائها الذي يقوم على الحقائق ويتعامل بعيداً عن الارقام والمؤشرات الخيالية غير الواقعية مما حدا بالكثير من علماء الاقتصاد الخصوم للاعتراف بأن النظرية الاقتصادية الاسلامية هي الامثل والاسلم ليأخذ بها العالم أجمع.



الاقتصادي (وقتها الاستاذ عبدالرحيم محمود حمدي) وأميناً عاماً لها.

٨. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولأداء الهيئة على وجه الخصوص:

أثبتت الصيرفة الإسلامية قوتها وضربت جذورها عميقاً في السودان بعد التطبيق الناجح، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها السودان مقارنة مع محيطه. أما الهيئة العليا فقد أدت دورها بانتظام وحرية منقطعة النظير منذ تأسيسها في العام ١٩٩٢م، و اتسم أداءها بالتعاون والتناغم مع بنك السودان المركزي والجهاز المصرفي ككل.

٩. مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل:

- بذل المزيد من الجهد لنشر التجربة على مستوى العالم الاسلامي.





باستطاعة القادم إلى المدينة رؤيتها على بعد أكثر من ساعة. ويتوسط المدينة نهر القاش وهو نهر موسمي يبدأ التدفق من أواسط شهر يونيو من المرتفعات الاثيوبية والارترية ويستمر في التدفق إلى منتصف شهر أكتوبر إلى أن ينتهي به المطاف إلى دلتا القاش حيث يوجد مشروع القاش الزراعي الذي تأسس منذ عهد الاستعمار.

٢. الشهادات العلمية:

تلقيت مبادئ القراءة والكتابة والحساب بالمنزل على أيادي إخوتي و أبناء عمومتي الكبار حيث طلب منهم الوالد رحمه الله تعالى وأسكنه الفردوس الاعلى مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقا أن يقوموا باعطائي الدروس التي يتلقونها في المدرسة صباحاً، وبالفعل تمت مواصلي لدراسة المرحلة الاولية في ذلك الوقت بهذه الكيفية أو ما يسمى بمصطلح اليوم التعليم عن بعد. وبعد أن بلغت الثالثة عشر من العمر دفع بي الوالد -رحمه الله تعالى- إلى المعهد العلمي الاوسط بكسلا وعندما سألتني شيخ المعهد أين درست الأولية قلت له أنا لم أدرس الاولية ولم أدخل مدرسة بعد فاراد أن يعتذر للوالد عن عدم قبولى بالمعهد فطلب منه الوالد أن يمتحنني في متطلبات المرحلة الاولية التي كانت المؤهل للتلميذ للالتحاق بالمرحلة الوسطى في ذلك الزمان، وبالفعل تم امتحاني والحمد لله تعالى نجحت وتم قبولى بالمعهد وواصلت الدراسة



د. سليمان محمد كرم.

١. السيرة الذاتية:

مسقط الرأس مدينة كسلا الأثيرة إلى نفسي لما تحمل ذاكرتي لها من ذكريات الطفولة الجميلة والبرئية، ومدينة كسلا هي عاصمة ولاية كسلا، وقد كانت سابقاً عاصمة مديرية كسلا منذ عهد الاستعمار التي كانت تضم ما يعرف اليوم بالولايات الشرقية وهي ولايات البحر الاحمر وكسلا والقضارف ومدينة كسلا مدينة حدودية لها حدود مع دولتي اثيوبيا وارتريا.

ومدينة كسلا من المدن التي عرفت بجمالها الساحر وموقعها الجغرافي المتميز حيث تحدها من الجهة الشرقية جبال التاكا الصخرية الشامخة التي يتجاوز ارتفاعها الالاف العديدة من الاقدام، والتي

وعلومه مقاصد الشريعة، قواعد الفقه الكلية - الفقه المقارن، طرق استنباط الاحكام من النصوص الشرعية، أصول الفقه نشأته وتطوره ورجاله، أصول المذاهب الفقهية، الأحكام في القرآن و السنة، آيات الأحكام أحاديث الأحكام.

• قمت بالاشراف والمشاركة في تقييم العديد من البحوث العلمية على مستوى الدبلوم العالى والماجستير و الدكتوراة في جامعات القران الكريم والعلوم الاسلامية - امدرمان الاسلامية - أفريقيا العالمية- الخرطوم - الجزيرة - الزعيم الازهرى.

• شاركت في تصميم العديد من المناهج الدراسية في جامعات أفريقيا العالمية - امدرمان الاسلامية - السودان المفتوحة - كلية التربية زنجبار - كلية الشريعة كينيا.

٤. الخبرات العلمية:

• عضو مجمع الفقه السودانى - عضو دائرة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجمع - حضور دائرة الاصول والمناهج بالمجمع.

• عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.

• عضو آلية تحديد الضرورة للاقتراض بالفائدة.

• عضو لجنة الفتوى لكلية الشريعة والقانون وكلية الدراسات الاسلامية جامعة افريقيا العالمية.



فيه حتى أكملت المرحلة الوسطى وجلست لامتحان القبول بالمرحلة الثانوية وبفضل الله تعالى تم قبولى بمعهد بورتسودان العلى الثانوى. وبعد اتمام المرحلة الثانوية جلست لامتحان الشهادة الاهلية (الثانوية) وتم قبولى بفضل الله تعالى في جامعة امدرمان الاسلامية. بعد إكمال المرحلة الجامعية تم اختيارى مساعد تدريس و إبتعائى إلى جامعة الازهر الشريف للتحضير للدراسات العليا حيث حصلت على درجة الماجستير والدكتوراة في كلية الشريعة والقانون في تخصص الشريعة (أصول الفقه).

٣. المساهمات التدريسية:

• قمت بتدريس المواد الآتية في مختلف الجامعات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا:

• الفقه الاسلامى باقسامه المختلفة - تاريخ الشريعة الاسلامى، أصول الفقه الحديث



- عضو مجلس كلية الطالبات جامعة
امدرمان الاسلامية سابقاً.
- عضو مجلس الشريعة قسم الشريعة كلية
الشريعة والقانون الاسلامية سابقاً.
- عضو مجلس الاساتذة جامعة امدرمان
الاسلامية سابقاً.
- رئيس قسم الشريعة والقانون كلية
الشريعة والدراسات الاسلامية سابقاً.
- عضو مجلس كلية الشريعة والدراسات
الاسلامية جامعة أفريقيا العالمية سابقاً.
- منسق الدراسات العليا كلية الشريعة
والدراسات الاسلامية جامعة أفريقيا
العالمية سابقاً.
- عضو مجلس كلية الشريعة والقانون
جامعة أفريقيا العالمية.
- عضو مجلس قسم الشريعة كلية الشريعة
والقانون جامعة أفريقيا العالمية.

٦. أبرز المؤلفات (الانتاج العلمي)

- حجية الأخبار وكيفية الترجيح بينها.
- طرق استنباط الاحكام من النصوص
الشرعية.
- الاصول الفقهية للمعاملات المصرفية.
- تاريخ التشريع الاسلامي مع آخر.
- دراسات في احاديث الاحكام (العبادات).



- رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون
جامعة افريقيا العالمية.
- محكم على للعديد من مراكز البحث
العلمي والمجلات المحكمة داخل وخارج
البلاد
- مثلت جامعة افريقيا العالمية في بعض
المهام العلمية في كل من مالي- تنزانيا -
كينيا.
- عضو لجنة التخطيط جامعة افريقيا
العالمية سابقاً.
- عضو مجلس أبحاث قسم الشريعة كلية
الشريعة والقانون أفريقيا العالمية.

٥. الخبرات الإدارية:

- رئيس قسم الدراسات الاسلامية كلية
الطالبات امدرمان الاسلامية سابقاً.
- رئيس قسم أصول الفقه كلية الشريعة
والقانون جامعة امدرمان الاسلامية سابقاً.

يعتبر من أوائل الدول التي خاضت هذه التجربة بل من الرواد الاوائل منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي على أيدي الرئيس السابق جعفر محمد نميري رحمه الله تعالى و أسكنه الفردوس الاعلى، والناظر لتجربة السودان في هذا المضمار يتضح له أن السودان خاض هذه التجربة عن بصيرة نافذة ورؤى ثاقبة هئيت للتجربة أن تمر عبر مراحل متعددة حتى استوت على سوقها و آتت أكلها ثماراً طيبة مباركة ومن الأدلة والشواهد على ذلك أن السودان يعتبر من أوائل الدول التي أسلمت كل النظام المالي ومؤسساتها من مصارف وغيرها وقد استطاعت عن طريق هذه التجربة القاصدة والناجحة أن تجتث وتستأصل كافة صور المعاملات الربوية المحرمة شرعاً ولعل من أبرز مميزات تجربة السودان في هذا المضمار إنشاء ما يعرف بالهيئة العليا للرقابة الشرعية التي لا يوجد لها مثيل في الدول الاخرى التي أخذت بمبدأ أسلمة النظام المصرفي مما كان له أكبر الاثر في ضبط ومتابعة الاعمال المصرفية على مستوى السودان.



- مذكرة في أصول الفقه.
- دراسات في احاديث الاحكام (المعاملات).
- أصول المذاهب الفقهية.
- أصول الفقه.
- مذكرة حول تدريس مادة العلاقات الجنسية في مرحلة الاساس.
- مذكرة حول سوق ما بين المصارف.
- مذكرة حول حلول باقى الاقساط في بيع المرابحة.

٧. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية

الاختيار:

تم ذلك في العام ٢٠٠١م عبر ترشيح من الامانة العامة للهيئة.

٨. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة

الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء

الهيئة على وجه الخصوص:

إن الناظر لموقف السودان من خلال تجربة الصيرفة الاسلامية يتضح له أن السودان



المتمثلة في ذلك النبع الطاهر المستمد من تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة لاسيما في مجال المعاملات المالية التي تعرضت لهجمة شرسة من قوى الاستعمار الذي ظل يهيمن على مقدرات الامة الاسلامية رداً من الزمن. حيث قام عن سؤ قصد باستبدال المبادئ الاسلامية العظيمة للمعاملات المالية بضوابط مستمدة من القوانين الوضعية القائمة على إباحة التعامل بالربا والميسر والقمار.....الخ.

ولكى تستمر هذه المسيرة القاصدة للصيرفة الاسلامية لابد من ايجاد كوادر مدربة ومؤهلة على مستوى كافة المصارف والمؤسسات المالية لمتابعة هذه المسيرة وفق الضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لها كما انه لابد من التواصل مع الجهات المماثلة خارج البلاد بتبادل الخبرات مع تلك الجهات وترقية وتجويد العمل.

٩. مقترحات لتفعيل دور الهيئة في المستقبل:

حتى تتمكن الهيئة العليا من القيام بدورها الرقابي نقترح الآتي:

- تفعيل الدور الرقابي للهيئة لمتابعة أعمال الهيئات الفرعية وذلك بإنشاء إدارة للقيام بهذا الدور تكون تابعة للأمانة العامة مباشرة
- إعطاء الهيئة فرصة المشاركة في اختيار أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين بالمصارف بغرض التأكد من الالتزام بالضوابط المنظمة لذلك.
- تكليف الهيئات الفرعية بعرض منتجاتها على الهيئة قبل طرحها للتداول.
- السعي الجاد للتعريف بتجربة السودان في مجال الصيرفة الاسلامية وذلك بترجمة تلك التجربة إلى اللغات الحية مثل الانجليزية والفرنسية والصينية... الخ.

١٠. رؤية مستقبلية للصيرفة الاسلامية:

الصيرفة الاسلامية بعد أن كانت في مطلع الستينيات من القرن الماضي مجرد حلم راود أذهان الكثير من الاصلاحيين ممن حملوا هم عودة الأمة الاسلامية الى جذورها الأصيلة



مولانا الطيب الفكي موسى محمد

١. السيرة الذاتية:

- الاسم: الطيب الفكي موسى محمد
- الميلاد: قرية أبيض - منطقة كوستى ولاية النيل الابيض عام ١٩٤٥م

٢. المراحل الدراسية:

- مدرسة الكثير الأوليه - جزيرة أم جر مركز الدويم.
- مدرسة الدويم الريفيه المتوسطة.
- مدرسة النيل الأبيض الثانوية- الدويم-الدفعة الأولى.

٣. الشهادات العلمية:

- درجة الماجستير في الفقه المقارن جامعة الخرطوم عام ١٩٨٨م.
- بكالوريوس من جامعة الخرطوم كلية القانون - قسم الشريعة الاسلامية عام ١٩٦٦م.

٤. الخبرات الإدارية:

- في الفترة من عام ١٩٧٧م وحتى عام ١٩٨٠م تم انتدابي للمملكة العربية اليمنية لاصلاح القضاء فيها.
- رئيس قسم التأصيل بالسلطة القضائية حتى التقاعد عام ٢٠١٠م.
- عضو بالهيئة العليا للرقابة الشرعية للبنك السوداني الفرنسي عام ١٩٩٣م ثم رئيساً للهيئة حتى الآن.
- عضو بالهيئة الشرعية لبنك النيل الأزرق المشرق ثم رئيساً للهيئة حتى الآن.

٥. أبرز المؤلفات:

- كتاب حيازة العقار في الفقه الإسلامي_ دراسة مقارنة

٦. تاريخ الانضمام للهيئة:

- تم اختياري عضواً بالهيئة العليا للرقابة الشرعية عام ٢٠٠١م وحتى الآن.





الهيئة والمصارف ولم يجد طريقه الى الجهات المعنية بالتشريع والفصل في الخصومات وهي السلطة القضائية والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وكمثال لذلك نجد أن القضاة لم تصل اليهم هذه الفتاوى والمعايير والمرشد وصيغ العقود المختلفة رغم انه وردت اليهم كثيراً من القضايا يتطلب الفصل فيها الأطلاع على هذا الجهد. وعلى الرغم أن الصيرفة الاسلامية هي الرائدة في هذا المجال ولكن هذه الجهود لم تجد طريقها لمعرفة عالمياً. وعليه لا بد من الانفتاح على العالم لنقول نحن الرواد.

٧. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على وجه الخصوص ومقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل

هيئات الرقابة الشرعية كان لها الدور الفعال والرئيسي في نجاح الصيرفة الاسلامية وذلك بمراقبة عمل البنوك وتوجيهها لتتم عملياتها وفق أحكام الشريعة الاسلامية وصاغت لها العقود على ضوء ذلك وعند تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية أصدرت كثيراً من الفتاوى والمرشد وصيغ العقود المختلفة لتسير البنوك على هديها. ولكن هذا الجهد الكبير من الهيئة العليا كان محصوراً بين



البروفيسور أحمد مجذوب أحمد علي

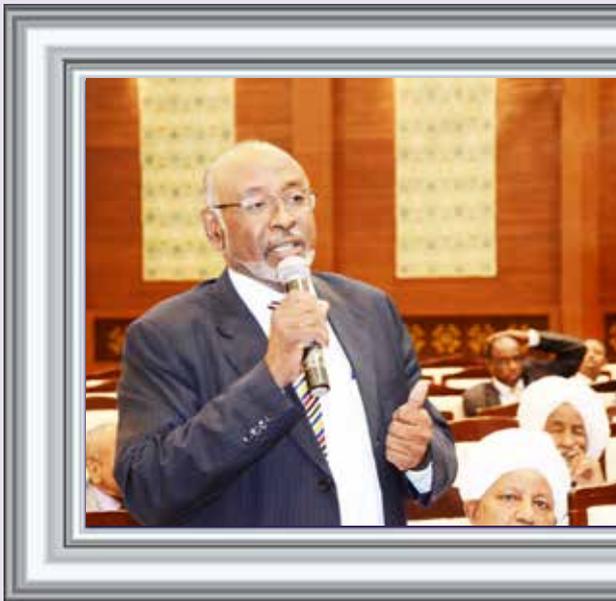
١. السيرة الذاتية:

- أحمد مجذوب أحمد علي.
- مواليد المكايلاب – محلية بربر- ١٩٥٣.
- الشهادات العلمية:
- * دكتوراة وماجستير في الاقتصاد الاسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- * بكالوريوس من جامعة امدرمان الاسلامية في العلوم الانسانية والادارية.

٢. الخبرات الإدارية:

- * أستاذ وباحث مع العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية داخل وخارج السودان.
- * حالياً رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية والاستثمار بالمجلس الوطني.

- * وزير ولائي و وزير دولة بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لمدة ١٢ سنة.
- * والي ولاية نهر النيل.
- * عضو اللجنة العليا لمنح جائزة البنك الاسلامي للتنمية ١٤٣٠ هـ.
- * عضو في العديد من اللجان.
- ٣. عضوية هيئات التحرير العلمية:
- * عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الصيرفة والمالية الاسلامية.
- * عضو هيئة تحرير مجلة الزكاة.
- * عضو هيئة تحرير مجلة المسئولية الاجتماعية.
- * عضو هيئة تحرير مجلة الموارد البشرية.
- ٤. المساهمات التدريسية:
- * جامعة امدرمان الاسلامية.
- * جامعة افريقيا العالمية.
- * كلية الافق للعلوم والتكنولوجيا.
- ٥. أبرز المؤلفات:
- * الاقتصاد السوداني بين النظريات العلمية والإختيارات السياسية.
- * الثابت والمتغير في الاقتصاد الإسلامي.
- * السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.





المصرفي ولها القوامة في وضع القواعد ونماذج العقود وتقديم البدائل وتطوير صيغ التمويل، ولهذا فإن ما حدث من نقلة نوعية والتزام دقيق بالاحكام الشرعية نتج عن التنسيق وفق هذه المرجعية القانونية.

٨. زكريات ومواقف طريفة خلال فترة العمل بالهيئة:

تميز عضوية الهيئة العليا للرقابة الشرعية بتنوع في التخصص بين الاقتصاد بفروعه والشريعة بتخصصاتها المختلفة، كما أنها تضم قائمة من خيرة الشيوخ، غير أن الملاحظة التي ظلت قائمة هي لماذا حتى الآن لم تتضمن قائمة الهيئة إمراة؟ هل علم الاقتصاد والفقهاء قصراً على الرجال؟ لم تخل مداورات الهيئة من طرف وملاحظات، وقد كان سيد الموقف في ذلك الاستاذ الدكتور محمد سرالختم الذي كان يملأ الساحة بطرفه وملاحظاته.

٩. مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل:

بحمد الله تعالى تمكنت الهيئة العليا من إحكام وتطوير أدوات وصيغ التمويل الإسلامي ووضع الموجهات العامة التي تحكم مسار التعامل الاقتصادي الإسلامي غير أن قضايا وموضوعات الاقتصاد متجددة ومتنوعة وتحتاج لتوسيع دائرة البحث العلمي عبر الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش التي تجمع بين يدي الهيئة آراء وحوارات متنوعة، وكما أن من أوجب واجبات الهيئة أن تعنى بقضايا النشر للبحوث والفتاوى التي بدأتها كما تشمل النشر الإلكتروني. ولا بد من التأكيد على الاستمرار في إصدار مجلة

* السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.
* إدارة وقسمة الموارد المالية بين مستويات الحكم الاتحادي.
* دراسات في فقه واقتصاديات الزكاة - دراسة تطبيقية على التجربة السودانية.
* حوارات في فقه الاقتصاد.
* ثبت مراجع معاصرة في الاقتصاد الإسلامي
* تحديد الفقه الإسلامي بين النظرية والاعتدال.
* التمويل الإسلامي بين صيغ المشاركات و المداينات.

٦. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:
اختير من ضمن الأعضاء المؤسسين للهيئة في العام ١٩٩٢م بموجب القرار الوزاري رقم ١٨٤ للسيد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي (وقتها الاستاذ عبدالرحيم محمود حمدي)

٧. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على وجه الخصوص:

يعد السودان من أكثر الدول التزاما بتطبيق الصيرفة الاسلامية فهو يتبنى نظام مصرفي اسلامي متكامل من أعلى قمة الجهاز المصرفي (البنك المركزي) حتى مستوى المصارف المتعاملة في الاقتصاد ويرجع هذا إلى تكامل دور الإدارة الاقتصادية السياسية والتنفيذية (وزارات اقتصادية، بنك مركزي، أجهزة تشريعية اقتصادية) في التراضي ولاعمل معاً لترسيخ الالتزام بالشريعة الاسلامية في كافة أوجه النشاط الاقتصادي. كما أن القانون أكد على الدور المرجعي للهيئة العليا للرقابة الشرعية فهي مؤسسة أصيلة في قانون تنظيم العمل



من الباحثين والمهتمين لخصائص وسمات ومرجعيات المصرفية الاسلامية. والتحدي هو أن تتمكن عبر المؤسسات المصرفية الاسلامية من تقديم النماذج المرنة التي تلي احتياجات المجتمعات المسلمة في كافة الازمنة والأمكنة. إن الانفتاح العالمي للهيئة العليا من المرحلة المقبلة هو ضرورة يملها الانتقال من المحلية إلى العالمية في ترسيخ الالتزام ومحاربة محاولة تشويه التطبيق أو الالتفاف على الاحكام التي ظلت تمارسها بعض الجهات العالمية عن جهل منها أو بحثٍ عن مواكبة واستجابة لمتغيرات التطبيق من غير تدقيق وتأصيل. إن الانفتاح العالمي يحقق اتساع المعرفة لاعضاء الهيئة ونحن ندرك أن الحكم على الشئ فرع عن تصوره.

الهيئة الدورية وفتح النقاش حول كافة القضايا والموضوعات لتكون منبراً للعلماء للدلاء بآرائهم. إن استكمال استقلال الهيئة معنى ومبنى ينبغي أن يكون هو هم المرحلة المقبلة لتكون قبلة لا على المستوى الداخلي فحسب وإنما على المستوى العالمي. مما يحقق لها أخذ موقعها العالمي الذي يتناسب وجهودها ودورها في التأصيل الذي قامت به، ومواصلة دعم الهيئة بالباحثين المفرغين والانتقال الى تفرغ كامل لأعضاء الهيئة وتزويدهم بمساعدتي باحثين لتطوير التجربة وسد الفجوات العلمية في التطبيق.

١٠. رؤية مستقبلية للصيرفة الاسلامية.

إن المستقبل هو للصيرفة الاسلامية بالرغم من المقاومة التي تقوم بها مؤسسات الصيرفة التقليدية، ولعل ماحدث من نتائج للازمة المالية العالمية أدى إلى تحويل اهتمام الكثير



* عميد كلية الاقتصاد والتنمية الريفية (١٩٩٠ - ١٩٩١م)

* عميد مؤسس لمعهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة (١٩٩١ - ٢٠٠٨م)

* رئيس مجلس إدارة شركة إمام للتقنية (١٩٩٣ - ٢٠١٠م)

٤. عضوية المجالس واللجان بجامعة الجزيرة

* عضو مجلس الجامعة؛

* عضو مجلس الأساتذة؛

* عضو مجلس كلية الاقتصاد والتنمية الريفية؛

* عضو لجنة الترقيات لأعضاء هيئة التدريس؛

* عضو مجلس الأقسام بمعهد إسلام المعرفة؛

* عضو لجنة الدراسات العليا بمعهد إسلام المعرفة.

٥. المساهمات التدريسية بجامعة الجزيرة

• التنمية الاقتصادية؛

• الاقتصاد الكلي؛

• اقتصاديات العمل؛

• النقود والبنوك؛

• تاريخ الفكر الاقتصادي؛

• الاقتصاد الماركسي؛

• قراءات في علم الاقتصاد الإسلامي؛

• قضايا في إسلام المعرفة.

٦. أبرز المؤلفات العلمية

* التنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي؛

* رؤية القرآن للعالم ودلالاتها على أصول علم الاقتصاد الإسلامي؛

* رؤية القرآن للعالم ودلالاتها على مفهوم الاستخلاف؛



البروفيسور/ محمد الحسن بريمة إبراهيم

١. السيرة الذاتية:

- محمد الحسن بريمة إبراهيم.
- مواليد سودري - ١٩٥٤م.
- الحالة الاجتماعية: متزوج وذو بنين

٢- الشهادات العلمية:

- ١- بكالوريوس شرف/ اقتصاد (جامعة الخرطوم- ١٩٧٨ م)
- ٢- دكتوراه اقتصاد (جامعة يورك/ إنجلترا - ١٩٨٣ م)
- الدرجة العلمية الحالية: بروفيسور بمعهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة.

٣- الخبرات الإدارية:

- رئيس شعبة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية بجامعة الجزيرة (١٩٨٥-١٩٩٠)

* مفهوم إقامة الدين في القرآن الكريم:
أبعاده الوجودية والمعرفية والمنهجية؛

* A Quranic Model For a Universal
,Economic theory

* From Rationality to Righteousness:
.Towards a Universal Theory of Action

٧. المشاركات القومية بالسودان

* عضو مجمع الفقه الإسلامي بالسودان؛

* عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على

المصارف والمؤسسات المالية ببنك السودان؛

* عضو اللجنة العليا للتأصيل بالمجلس

القومي للتعليم العالي والبحث العلمي؛

* عضو لجنة الرؤى الكلية بإدارة التأصيل

بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛

* عضو مجلس أمناء مركز التنوير المعرفي؛

* رئيس مجلس أمناء كلية الجزيرة التقنية

بالخرطوم؛

* عضو مجلس إدارة بنك الخرطوم سابقاً؛

* عضو مجلس أمناء ديوان الزكاة بولاية

الجزيرة سابقاً؛

* شارك في أعمال كثير من اللجان ذات المهام

المؤقتة على المستوى القومي والولائي؛

* عضو هيئة الرقابة الشرعية لسوق

الخرطوم للأوراق المالية؛

* عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك الجزيرة

السوداني الأردني؛



* رؤية القرآن للعالم ودلالاتها على أولويات

المشروع الإسلامي في السودان؛

* العلم والمعرفة بين رؤيتين للعالم: الظاهرة

السبئية حالة تفسيرية؛

* إدخار الدخل النقدي: دوره في الأزمات

المالية للنظام الرأسمالي وبديله الإسلامي؛

* الدلالات الإصلاحية للتقابل والتفاعل بين

كليات الدين الضرورية وخصائص النفس

البشرية؛

* أصول الظاهرة الاجتماعية وأصول

المقاصد الشرعية في القرآن الكريم؛

* الحركة الكونية للإنسان في القرآن الكريم؛

* رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية

الاجتماعية؛

* رؤية القرآن للعالم ودلالاتها على مفهوم

مجتمع المعرفة؛

* الإداري القائد وقيمة الامتثال في الإسلام؛

* الظاهرة الاجتماعية ونظامها المعرفي في

القرآن الكريم؛



الإسلامية، وكنظام مصرفي إسلامي متكامل على قمته البنك المركزي. أما المستوى الثاني من التقويم فأقصد به أداء المصارف لدورها في إطار الاقتصاد الكلي السوداني المكوّن من القطاع الإنتاجي، القطاع التوزيعي، القطاع الاستهلاكي، ثم القطاع النقدي. والقطاعات الثلاثة الأولى تشكّل ما نسميه بالاقتصاد الحقيقي حيث المنافع الحقيقية للناس بينما القطاع النقدي يتيح ويدير النقود التي يتم من خلالها تداول وتبادل المنافع في الاقتصاد الحقيقي، أي أن النقود يشبه دورها بالنسبة للاقتصاد الحقيقي دور الدم بالنسبة لجسم الكائن الحي. لكن لكي أقول قولاً موجزاً وله قيمة علمية فيما يلي السؤال المطروح، رغم أنها قيمة ذات طبيعة نظرية تفتقر إلى البيانات التطبيقية الإمبريقية لملاسات تتعلق بطبيعة هذا الملف في المجلة، فسوف أعطي مقدمة منهجية كليةً أبني عليها رؤيتي التقويمية.

خلق الله تعالى السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ليبلو الناس أيهم أحسن عملاً، وجعل مجال هذا الابتلاء والامتحان للإنسان هو ما على الأرض من زينة (المال والبنون)، وجعل مادة هذا الامتحان هي اللذات والشهوات الثاوية في هذه الزينة،

٨. منح علمية وعضوية هيئات تحرير ومجالس ولجان علمية

- * منحة فلبرايت الأمريكية لبحوث ما بعد الدكتوراة بجامعة بوسطن؛
- * مؤسس وأول رئيس تحرير لمجلة تُفكّر؛
- * عضو هيئة تحرير مجلة التعليم العالي والبحث العلمي السودانية؛
- * عضو اللجنة الاستشارية لمجلة Humanomics الكندية؛
- * عضو المجلس العلمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي؛
- * محكّم جائزة البنك الإسلامي للتنمية بجدة (م ٢٠٠٨).

٩. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:

اختر من ضمن الأعضاء المؤسسين للهيئة في العام ١٩٩٢م بموجب القرار الوزاري رقم ١٨٤ للسيد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي (وقتها الاستاذ عبدالرحيم محمود حمدي)

١٠. نظرة تقويمية لأداء الصيرفة الإسلامية في السنوات السابقة ولأداء الهيئة على وجه الخصوص:

تقويم أداء الصيرفة الإسلامية في السودان في السنوات السابقة يمكن مقارنته على مستويين، المستوى الأول داخلي، وأقصد به أداءها من حيث تطورها الذاتي كمؤسسات مالية تلتزم بمقاصد وفقه المعاملات المالية

- يمكن للقارئ الرجوع إلى بحوثي المستفيضة التي تفصّل هذا المجلد المنهجي، وهي مرفوعة في موقعي الإلكتروني (biraima.net)، لاسيما البحثين: «أصول الظاهرة الاجتماعية وأصول المقاصد الشرعية في القرآن الكريم»: «الدلالات الإصلاحية للتفاعل والتفاعل بين كليات الدين الضرورية وخصائص النفس البشرية».



التفاعل بين هذه المتغيرات الكلية الجامعة بحيث لا يحتاج لأكثر منها، ولا يحتمل أدنى منها علة لوجوده، من حيث العلة الظاهرة. وهذا هو السبب الذي جعلها من كليات مقاصد الشريعة الإسلامية المطلوب حفظها على الدوام. ولأن الله تعالى رفع الناس بعضهم فوق بعض درجات ليسخر بعضهم بعضا فتتكامل جهودهم ويتعاضم حظ كل منهم من منافع زينة الحياة الدنيا، لا سيما منافع المال، كان لابد من قيام المجتمعات بنظمها الاجتماعية المعروفة. وعبر تاريخ البشرية على الأرض تجسد هذا التاريخ، في جوهره، في خيارين حضاريين في تعامل الناس مع زينة الحياة الدنيا، الخيار الدنيوي القائم على «إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر»، وهو خيار مقصده الأساس «تعظيم متاع الحياة الدنيا»، أي اللهو واللعب،

وهذا هو مضمار السباق لكل الناس، سواء من أراد الدنيا ومن أراد الآخرة. ولقد أصبح الابتلاء في زينة الحياة الدنيا ممكنا بسبب ما أودع الله تعالى فيها من شهوات زُيِّنت للنفس البشرية التي فطرت بخصوصية تناسب هذا الابتلاء، فقد زُوِّدت بملهمات الفجور وملهفات التقوى، وخُيِّرت بين العمل في زينة الحياة الدنيا بمقتضى ملهفات التقوى فتكون شاكرة لأنعم الله، أو بمقتضى ملهفات الفجور فتكون كافرة. ولقد أرسل الله تعالى الرسل بالبينات وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط في تدافعهم لتحصيل منافعهم ونيل حظوظهم من زينة الحياة الدنيا (المال والبنون). وجعل الله تعالى مآلات الناس ومصائرهم في الدنيا والآخرة، من حيث نوع حياتهم، مرتبطة بخياراتهم الحرة في هذا الامتحان. «النفس»، «المال»، و«البنون» هي مفاهيم قرآنية كلية جامعة، ولها حقول دلالية تفصيلية، داخلية وبينية، في القرآن الكريم تستوعب في مجموعها تطورات الاجتماع الإنساني منذ بدأ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وهذه المتغيرات الكلية هي أصول الاجتماع الإنساني في هذه الأرض، والاجتماع الإنساني أيا كان نوعه، ومهما كان متحيزا في الزمان والمكان، إنما ينجم عن



القائم على «والآخرة خير وأبقى»، وهو خيار مقصده الأساس «تعظيم العمل الصالح» في زينة الحياة الدنيا، وتعبّر عنه الحضارة الإسلامية، المتجسّدة تاريخيا في النموذج النبوي بالمدينة المنورة، أصدق تعبير. الدين الإسلامي يتأسس على ثلاث كليات ضرورية متفاعلة، يأخذ تفاعلها شكلا حلزونيا يبدأ بنقطة ثم تنداح حلقاته متداخلة، ومنتسعة ومرتفعة نحو الأفق المفتوح بلا نهاية. الكلية الأولى هي «العلم»، وهي نقطة البداية للعلاقة التفاعلية الحلزونية، وهذه الكلية تؤدي وتشكل الكلية الثانية، وهي «الإيمان بالله تعالى». هاتان الكليتان تؤديان وتشكلان الكلية الثالثة، وهي «العمل الصالح» في زينة الحياة الدنيا (المال والبنون) على الأرض. ولأن الدين في كليته يتنزّل أولا على قلب الإنسان لهيئته للعمل بمقتضاه، فإن كليات الدين الثلاث يخاطب ويشكّل كلّ منها واحدة من الخواص الثلاث للنفس البشرية، (الخاصية الإدراكية؛ الخاصية الوجدانية؛ الخاصية الإرادية)، ومحلها جميعا القلب. فالعلم يخاطب الخاصية الإدراكية، والإيمان يخاطب الخاصية الوجدانية، والعمل الصالح يخاطب الخاصية الإرادية. ومجمل هذا التفاعل تكون ثمرته «المسلم الراشد» المتبرئ والمتحفز للعمل الصالح في

وتعبّر عنه الحضارة الغربية السائدة اليوم والمتعولمة أفضل تعبير. وتعظيم منافع هذا الخيار الحياتي لأفراد المجتمع يقتضي تمكّن ملهات الفجور في النفس البشرية (الشح، البخل، الطمع، الهلع، الضعف، العجلة، الكبر، الحسد... إلخ)، وهي مسلمات سلوكية أساسية في النظرية الاقتصادية الرأسمالية يعلمها المطلعون على أغوارها. لذلك كان «تعظيم الريح»، المستبيح لكل المحرمات في مجال «المال»، هو القوة الدافعة للاقتصاد الرأسمالي، وكان «تعظيم لذّة الجنس»، الذي انهارت أمام تياره الجارف كل المحرمات في مجال «البنين»، هو المحرك الأساس للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي. وكل من التعظيمين يغدّي الآخر في النفس البشرية في علاقة طردية ذات نتائج في غالبيتها سلبية على النفس وعلى البيئتين الاجتماعية والطبيعية. والمؤسسات الاقتصادية التي أنشأها النظام الرأسمالي وأشربها روحه، ومنها البنوك، هي المسؤولة عن ضمان تحقق المقصد الاقتصادي الأساس، وهو تعظيم «الريح»، وتتطور باستمرار، بحسب تطورات المجتمع الرأسمالي المتعولم، ليظل هذا المقصد الأساس متحققا على الدوام. الخيار الحضاري الثاني هو الخيار التوحيدي

كان نوعها، من داخله، أو تتشرب روحه إن استعيرت من خارجه، لتضمن انسياب الأعمال الراشدة في المجتمع دون عوائق، ومن ثم تحقيق المقصد الأعظم الذي يتوخاه النظام الاجتماعي التوحيدي. والمقصد الذي يسعى المسلم الراشد في نظام الاجتماع التوحيدي لتعظيمه هو «الإيمان» من خلال تعظيم «العمل الصالح»، إذ المطلوب أن يزداد الذين آمنوا إيماناً مع إيمانهم على الدوام من كل عمل صالح يأتي به. ومن كل ذلك تتحقق الحياة الطيبة، الأمانة المطمئنة، وتنتفع على الناس بركات السماء والأرض. والميزان الاجتماعي المطلوب إقامته بالقسط ليستقيم أمر المجتمع التوحيدي على الرشد جاء في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠)) (النحل).

النظام الاقتصادي الإسلامي المتمحور حول متغير «المال»، إنتاجاً، وتوزيعاً، واستهلاكاً، روحه هي «الإنفاق في سبيل الله»، سواء كان المنفق ينفق ماله استثماراً في القطاع الإنتاجي يبتغي الربح الحلال الطيب، أو تاجراً ينفق ماله في القطاع التوزيعي يبتغي الربح الحلال الطيب أيضاً، أو مستهلكاً ينفق من طيبات ما كسب على نفسه وأهله، أو كان أياً من هؤلاء متصدقا في السراء والضراء، بالليل والنهار، سرا وعلانية، يحذر

الأرض، وقد أطلقت على هذا التفاعل وثماره الأرضية مصطلح «العمران التوحيدي»، ويلخصه الشكل أدناه:

نموذج العمران التوحيدي

المحاور الأساسية لدين التوحيد

١/ العلم التوحيدي (عمارة الفؤاد)

٢/ الإيمان بالله تعالى (عمارة الوجدان)

٣/ العمل الصالح (عمارة الأرض)

التركيبية النفسية للإنسان

١/ الإدراك ← إدراك حقائق الوجود

٢/ الوجدان ← تقييم حقائق الوجود

٣/ الإرادة ← تحقيق الفعل الإرادي في الوجود

«العمل الصالح»، وهو ما كان خالصاً لله شرعة (مقاصد)، ومنهاجا (وسائل)، لكي يأتي به المسلم، محققاً أثره الطيب في الواقع الوجودي في أي مجال من مجالات الحياة، لا بد أن يتأسس على «علم» و«إيمان» يناسبان ذلك المجال. و«الإيمان» هو الحلقة التي تربط بين «العلم» و«العمل» المختصين بذلك المجال المعني في حلزون العمران التوحيدي الموضح أعلاه. ومناهجنا التعليمية والتربوية التي تعد المسلم لأي مجال من مجالات الحياة لا بد أن تتأسس على هذه العلاقة الثلاثية الأبعاد إن كان لها أن تنتج مسلماً راشداً يؤدي رشده في العمل إلى أن ترشد الحياة الاجتماعية في كل جوانبها. والنظام الاجتماعي التوحيدي الراشد تتولد مؤسساته الاجتماعية، أياً



المصرفي السوداني، في غالب معاملاته، يفتقر إلى تلك الروح مما جعل معظم معاملاته إسلامية في شكلها لا في مضمونها. **ثانياً؛** العلم الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية في معاملاتها هو فقه المعاملات المالية والصيغ الإسلامية التعاقدية التي تنبئ عليه، ولكن كما قلت في المقدمة المنهجية أعلاه، لكي تنتقل من «العلم» إلى «العمل الصالح» في أي مجال من مجالات الحياة المتخصصة لابد من المرور عبر «الإيمان» بالله تعالى، لأن الأعمال بالنيات والمقاصد معتبرة في التصرفات، ولأن «الإيمان» هو الروح التي تحيي العمل وتجعله صالحاً. وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون مقاصد الدين في مجال المال حاضرة على الدوام عند وضع الصيغ والمنتجات المالية الإسلامية، وعند تطبيقها من قبل المصارف الإسلامية، وعند الحكم الشرعي علي هذا التطبيق من قبل هيئات الرقابة الشرعية. وهذا يدل أيضاً على الدور المحوري للحقيقة الدينية للأشخاص الطبيعيين أصحاب المصلحة، سواء الذين يديرون المصارف الإسلامية، أو المتعاملين معها، من حيث تأثيرهم على صلاح وفساد المعاملات المصرفية لهذه المصارف. للأسف فإن فقه المعاملات المالية، باعتباره علم وسائل يتعلق بأفعال

الآخرة ويرجو رحمة ربه. فالمسلم مستخلف في مال الله الذي آتاه، ومن ثم فهو يقوم بسياسة ما استخلف فيه وفق ما يحب ويرضى المستخلف. المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، بما في ذلك المصارف، هي إسلامية بمقدار تمكينها لسيادة مبدأ الإنفاق في سبيل الله في النظام الاقتصادي الإسلامي. الآن، بعد هذه المقدمة المنهجية الضرورية، أستطيع أن أقول عن أداء المصارف الإسلامية السودانية خلال الأعوام السابقة، على المستويين الذين ذكرتهما ابتداءً، الآتي:

أولاً: الاقتصاد السوداني الذي ورثناه بعد الاستقلال هو اقتصاد تابع للاقتصاد الرأسمالي، في شكله ومضمونه، وأبرز مؤسساته هو النظام المصرفي الرأسمالي ممثلاً في بنك السودان المركزي والبنوك التجارية. كذلك المجتمع السوداني لم يكن مقيماً للدين في حياته، لاسيما في الجانب الاقتصادي منها، مما يعني أن محاولة تحويل البنك الرأسمالي إلى بنك إسلامي سوف يضعف احتمال نجاحها لأن الروح الإسلامية التي ينبغي أن تسري فيه، بسبب سريانها في النظام الاجتماعي التوحيدي الراشد، لتحوله إلى مؤسسة اقتصادية إسلامية، معنى ومبنى، لا توفرها البيئة الاقتصادية والاجتماعية السودانية التي يعمل فيها البنك. لذلك ظل، في رأبي، النظام



المكلفين في مجال المال، لا تؤدي مقاصد الشريعة دورا يذكر في أحكامه، ويعوّل على العِلل الظاهرة لا الحِكم، مما سهّل عملية الشكلية في معاملات المصارف الإسلامية، وحولها إلى مؤسسات مالية عالمية يكفها فقط مراعاة أن تكون معاملاتها «حلال»، أما أن تكون فوق ذلك «طيبة» فهذا غالبا لا يعنينا، كما أن السوق لا يطلب منها ذلك. إن المعاملات المالية الإسلامية، شأن سائر المعاملات الإسلامية، أمرها أمر دين، وما لم تكن هذه الحقيقة حاضرة على الدوام بين المتعاملين فإن شيطان المال كبير، ويتخفى في التفاصيل.

ثالثا: لا شك أن النظام المصرفي الإسلامي السوداني استطاع أن يطور بنيته التحتية، البشرية والتكنولوجية، وأن يبدع بعض المنتجات المالية مما مكنه من العمل كنظام مصرفي متكامل يتربع على قمة هرمه البنك المركزي. وهذه التجربة، بهذه الأبعاد، تعتبر تجربة رائدة لا سابقة لها في العالم، وهي موضع كثير من الاحترام والإعجاب ممن يعينهم الأمر في الخارج.

رابعا: إن تقويم تجربة المصارف الإسلامية السودانية على أساس دورها في الاقتصاد الكلي السوداني باعتبارها المعنية بضخ النقد بكفاءة في أوعية هذا الاقتصاد، على مستوى الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، بحيث يظل هذا الاقتصاد ناميا ومحققا للمبادئ

الجوهريين، العدالة في التوزيع والكفاءة في تخصيص الموارد، يحتاج إلى دراسات إمبريقية تفصيلية، ولكن بصورة عامة فإن الكفّة لا تميل لصالح التجربة المصرفية السودانية، وذلك لعدة أسباب يهمني منها هنا ما يتعلق بالمصارف نفسها. من هذه الأسباب أن المصارف الإسلامية السودانية تهيمن عليها ذهنية الوساطة المالية المميّزة للبنك التجاري التقليدي الذي يقترض المدخرات النقدية من أصحابها بفائدة ويقرضها لمن يحتاجها بفائدة أعلى، وعدم المخاطرة هو أهم سمة تميز هذه المعاملة. المعاملات المالية الإسلامية التي يمكن من خلالها إيصال التمويل إلى جسم الاقتصاد تقوم على صيغ رئيسة من طبيعتها المخاطر، مثل المشاركة والمضاربة، والمصارف الإسلامية لكي تتعامل من خلال هذه الصيغ لا بد أن تغلب عليها ذهنية البنك المستثمر المخاطر، فهو بذلك شريك في الغنم والغرم، لا وسيط. ذهنية الوساطة المالية غير المخاطرة جعلت المصارف الإسلامية تميل في معظم معاملاتها إلى تلك الصيغ التي تكاد تخلو فيها المخاطر مثل المرابحة، مما أضعف دورها في تمويل القطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة والصناعة، إلا بحبل من الله، وحبل من بنك السودان. من الأسباب أيضا أن غياب البعد



الرقابي حتى على البنك المركزي، وشاركت بفعالية في إنتاج شهادات مالية مثل شهامة وشمم وصرح، وساعدت المصارف التجارية على إصدار منتجاتها المالية الخاصة بها، وفضت عددا لا حصر له من النزاعات بين المصارف وعملائها. كذلك باشرت مهمتها في التدريب وإصدار المرشد الفقهي الموثقة للتجربة السودانية، وساهم علماءها في إثراء التجربة العالمية في مجال الصيرفة الإسلامية، إلا أن ترجل بروفيسور الضير، رحمه الله، عن رئاستها في الأعوام الأخيرة، وعدم توفيق أوضاعها من بعده، أضعف كثيرا حيويتها وقدرتها على العطاء والإبداع.

١١- مستقبل المصارف الإسلامية

النظم الاقتصادية السائدة اليوم في العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي، هي نظم تابعة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، شكلا ومضمونا، لذلك كان البنك الإسلامي تحويرا للبنك التجاري الرأسمالي تعبيراً عن رغبة المسلمين في إقامة دينهم في مجال المال، بالقدر الذي تسمح به أوضاعهم وأوضاع العالم. وليس هناك ما يجسد نظام الاقتصاد الرأسمالي مثل البنك التجاري الربوي، وليس هناك رمزية تعبر عن الرفض الإسلامي لهذا النظام أكثر من نزع الأحشاء الربوية للبنك التجاري الرأسمالي. هكذا

الديني المقاصدي عن معاملات المصارف غيب عنها رؤية المصلحة في توفير التمويل النقدي عن طريق القرض بلا فائدة لبعض شرائح المجتمع التي تحتاج إلى هذا النوع من التمويل، رغم أن هذه المصارف تستثمر الودائع الجارية لصالحها. لذلك تكاد المصارف السودانية تغيب عن تمويل قطاع الخدمات كالصحة والتعليم، وعن تمويل الفقراء والمساكين خوفا من عدم قدرتهم على السداد رغم تذكير الله تعالى لنا: «وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون».

خامساً: بالنسبة لتجربة الهيئة العليا للرقابة الشرعية فهي تجربة غنية جدا، وأنا شاهد على هذه التجربة منذ مولدها، ولا ينبئك مثل خبير. لقد كان ميلاد الهيئة مباركا لأن المرحوم الشيخ العالم البروفيسور الصديق محمد الأمين الضير كان على رأسها، والشيخ العالم الدكتور أحمد علي عبد الله، أمد الله في عمره وبارك في عمله، كان أمينها العام. وكان للنظام المصرفي الإسلامي السوداني السابق مرة أخرى في تأسيس أول هيئة عليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية في العالم. لقد أخذت الهيئة كتابها بقوة وبادرت إلى وضع الصيغ والعقود المالية التي تناسب المراحل المختلفة التي تنتقل إليها التجربة السودانية، ومارست دورها



الذي كان سائدا آنذاك. فالتجار الذين كانت لهم فوائض مالية في شكل عملات معدنية ما كانوا يأمنون على حفظها في دورهم، كما لم يكونوا يأمنون على استعادتها عند إقراضهم لها للمستثمرين إذ لم تكن العقود بالوضوح، ولا البيئة التعاقدية السائدة في سوق القروض بالسلامة التي تمكن الدائنين من استعادة حقوقهم من المدينين. لذلك كان البنك التجاري، الذي هو سلسلة من العقود، هو المخرج من هذا الوضع، لأنه عبارة عن تأمين قبلي يضمن للمودعين والمقرضين سلامة واستعادة أموالهم، ويقوم هو من خلال توظيفه لهذه الودائع بالمهمتين الأساسيتين اللتين عرف بهما، توفير السيولة عند الطلب، وإعطاء القروض. وارتبطت عملية الإقراض إرتباطا وثيقا بعملية الإيداع، إذ كان الذين يقومون بفتح حسابات جارية لحفظ نقودهم المعدنية هم أنفسهم الذين يستفيدون من الإقراض المصرفي عن طريق آلية السحب على المكشوف، فهم وحدهم الذين كانت تتوفر للبنك معلومات كافية عن وضعهم الائتماني من خلال حركة ودائعهم. كذلك أصبح للبنك التجاري دور مميز في نظام الدفع في الاقتصاد لأن الودائع البنكية أصبحت جزءا من الكتلة النقدية، ومن

ولد البنك الإسلامي يتيما غريب الأهل واليد واللسان، فليس هناك اقتصاد إسلامي أصيل يعيش التجربة الواقعية، في ظل رؤية إسلامية كلية مهيمنة على كل تفاصيل النظام الاجتماعي، بما يمكن من رعاية تجربة البنك الإسلامي وتطويرها باتجاه المؤسسة المالية الإسلامية الأصيلة، المستجيبة للتطورات الظرفية، والتحديات الذاتية التي يواجهها هذا الاقتصاد الإسلامي. لذلك أرى أنه في المدى القريب والمتوسط فإن مستقبل البنك الإسلامي رهين بمستقبل البنك التجاري الربوي في النظم الاقتصادية الرأسمالية باعتبار أن التطورات التي تجري هناك يتم تعميمها وعولمتها ولو من حيث الشكل المؤسسي. إذن كيف يبدو مستقبل البنك التجاري التقليدي في إطار ما يجري من تطورات في مجال أسواق المال والمؤسسات المالية الرأسمالية في الدول الغربية؟

تقول نظرية العقد غير المكتمل (Incomplete contract) إن نشأة البنك التجاري فرضتها ظروف البيئة التعاقدية الهشة التي كانت تعاني منها النظم الاقتصادية الغربية في القرون الوسطى، بجانب تزايد الاستخدام للعمات المعدنية في النشاط الاقتصادي بدلا عن نظام التبادل



البنوك التجارية مع البيئة التنافسية الجديدة، فنوعت وظائفها وأدوات عملها، ويتنبأ المختصون في هذا المجال بأن لا يبقى البنك على ما هو عليه، لا من حيث الأهمية، ولا من حيث الوظيفة.

إذن، عودة على بدء، نستطيع أن نقول إن ما أصاب البنك التقليدي من ضمور لن تنجو منه المصارف الإسلامية مع تطور واندماج اقتصاد الدول الإسلامية في الاقتصاد العالمي، ولكن سوف تبقى للمصرف الإسلامي أهميته المكتسبة في المدى القريب والمتوسط.

١٢- مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل
أولاً: لا بد من توفيق أوضاع الهيئة المعلومة لمن يعينهم الأمر،

ثانياً: لا بد من أن يتمدد نشاط الهيئة ليعطي جميع المساحات التي حددها نظامها الأساسي كاختصاص لها،

ثالثاً: لا بد من وجود علاقة مؤسسية بين الهيئة العليا وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف،

رابعاً: لا بد من تقويم أداء الهيئة من وقت لآخر من قبل من بيده الأمر، وتجديد عضوية الهيئة عند الضرورة.

خلال هذا الدور تؤثر السياسات النقدية للبنك المركزي في الاقتصاد، وبسببه أيضا تخضع البنوك للتنظيم من قبل الدولة.

اليوم أدى التطور الهائل في تقنية المعلومات بالدول الرأسمالية إلى إتاحة المعلومات وإشاعتها، كما أدى التطور في مجال البيئة التعاقدية إلى تجويد وتنوع العقود، ووضوح الحقوق وطرق استيفائها. كذلك نجم عن التطور المتسارع في مجال التمويل، المعزز بالتطور التقني، إلى ظهور الكثير المتنوع من مؤسسات التمويل وأدواته، بحيث تخصص بعضها في توفير السيولة فقط، وتخصص البعض الآخر في منح القروض فقط، وسقطت بذلك الميزة التفضيلية للبنك التجاري المؤسسة على الجمع بين توفير السيولة ومنح القروض، والربط بينهما. كل هذه التطورات أدت إلى تراجع دور البنك التجاري كمؤسسة تمويلية، وإلى تناقص حصته في سوق التمويل، كذلك سمح التطور التقني، وسوء الظن المتنامي بالبنك التجاري بعد الانهيار المالي أوائل هذا القرن، إلى ظهور عملات إلكترونية مثل البتكوين تستخدم كنظام بديل للدفع، وإن كان محدودا ومحصورا لحدائته. هذه التطورات الكبيرة في أسواق المال أدت إلى أن تتأقلم



البروفيسور/ محمد سرالختم محمد أحمد

• السيرة الذاتية:

محمد سرالختم محمد أحمد.

مواليد ديم القرّاي، محلية شندي
١٩٤٥م.

• المراحل الدراسية:

• خلوة الشيخ ساتي بالمسجد الكبير
ببورتسودان.

• المرحلة الأولية: مدرسة الأقباط
المصرية المختلطة.

• المرحلتين: معهد بورتسودان
العلمي.

• المرحلة الجامعية: جامعة
أدرمان الإسلامية - كلية الشريعة
والقانون.

• المرحلة فوق الجامعة: جامعة
الأزهر- مصر، جامعة القاهرة فرع
الخرطوم.

• الشهادات العلمية:

• بكالوريوس: الشريعة والقانون
١٩٨٦م بتقدير جيد جداً.

• دبلوم: التربية جامعة القاهرة- فرع الخرطوم ١٩٧١م.
• ماجستير: السياسة الشرعية- كلية الشريعة- جامعة
الأزهر- عنوان البحث «الإنفاق الإنمائي لدولة صدر
الإسلام» بتقدير جيد جداً.

• دكتوراه: كلية الشريعة وكلية التجارة- تخصص
الاقتصاد الإسلامي والدراسات المالية- عنوان
الرسالة «مصادر التمويل الأجنبي للدولة الإسلامية
المعاصرة دراسة للمعونات الأجنبية، والقروض
والاستثمار الأجنبي المباشر» بتقدير امتياز مع التوجيه
بطبع الرسالة.

• الخبرات الإدارية:

- مساعد المسجل لشؤون الطلاب.

- مساعد المسجل للشؤون الإدارية.

- رئيس قسم السياسة الشرعية- كلية الشريعة
الإسلامية.

- عميد كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية.

- مؤسس الدراسات العليا بكل أقسام الكلية.

- عميد الشؤون العلمية والطلابية- جامعة القران
الكريم.





- رئيس تحرير مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- مدير تحرير مجلة سنار الصادرة عن رابطة المبعوثين السودانية بمصر.

• المساهمات التدريسية:

أولاً: التدريس:

(١) المواد/ الاقتصاد الإسلامي، التنمية الاقتصادية، المالية العامة، دراسة الجدوى الاقتصادية، المعاملات المالية، النقد والبنوك، العلاقات الاقتصادية الدولية، مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، أدوات اعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي.

(٢) مواقع التدريس/

- كلية الشريعة – جامعة أمدرمان الإسلامية.
- كلية الآداب – جامعة الخرطوم.
- كلية الاقتصاد – الجامعة العالمية.
- كلية الشريعة – جامعة أفريقيا العالمية.
- كلية القانون – جامعة النيلين.
- كلية الشريعة – جامعة القرآن الكريم.
- كلية الاقتصاد – جامعة السودان المفتوحة.
- المعهد العالي للدراسات المصرفية (الأكاديمية).

- كلية الدراسات الإسلامية – جامعة سنار.

• أبرز المؤلفات:

- الانفاق الانمائي في دولة صدر الاسلام.
- مصادر التمويل الاجنبي للدولة الاسلامية المعاصرة.
- الآثار الاقتصادية للزكاة.
- العلاقات الاقتصادية الدولية في الفكر الإسلامي.



- عميد كلية الشريعة- جامعة القران الكريم ومكلف بتأسيس قسي الاقتصاد والإدارة، الآن كليتين منفصلتين.

- رئيس قسم البحوث والترجمة والنشر- جامعة أمدرمان الإسلامية.

- أمين الشؤون العلمية والطلابية ومقرر لجنة إعداد المناهج العلمية-المعهد العالي للدراسات المصرفية.

- مدير المعهد العالي للدراسات المصرفية مكلف.

- عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- الجامعة الإسلامية.

- أمين الشؤون العلمية كلية الإمام الهادي.

- عميد كلية غرب النيل - أمدرمان.

• عضوية هيئات التحرير العلمية:

- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الصيرفة الإسلامية.

- رئيس تحرير مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ١٩٩٣م.

سيضرر منها المجتمع صاحب المال ليس الطرفين المتعاملين.

• ذكريات ومواقف طريفة خلال فترة العمل بالهيئة:

المواقف كثيرة ولكن طبيعة الهيئة تنفك سريعاً عن الطرائف خاصة تحت إدارة الشيخ الإمام الصديق الضير، وقد تعلمنا منه ألا يتكلم العضو إلا بعد الإستيثاق من المعلومة وموقعها. وأذكر حين مناقشة عقد الإجارة المنتهية بالتملك اقترحت بالحاح أن تعدل تسمية بالإجارة المنتهية بوعد بالتملك لأن الإجارة لا تفضي إلى ملكية ولكن اقترحي لم يجد تأييداً من بعض الأعضاء.

• مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل:

- من أول ما تحتاج إليه الهيئة أن تكون لها ميزانية مستوفية لكل نشاطاتها تصرف بمعرفتها.

- أن تكون صلاتها بالهيئات الدولية ذات الصلة متصلة وفاعلة بحضور أعضائها للمؤتمرات الدولية وبصورة مستقرة.

- أن تكون لها مؤتمرات يحضرها ذوي الاختصاص من العالم كله إسلامياً وغير إسلامي.

- أن تكون لها علاقات دورية منتظمة مع هيئات الرقابة المحلية لتقريب وجهات النظر في الفتاوى الخاصة.



- النقود والبنوك الإسلامية.

- الشركات في الفقه الإسلامي.

- التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

• تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:

- ١٩٩٤م بتوصية من الأخوين الشيخ سيد أحمد وعبدالمعتمد محمود القوصي.

• نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على وجه الخصوص:

الصيرفة الإسلامية تحظى بقوة وثيقة على النطاق العالمي وإن كانت بطيئة بعض الشيء. واكتسبت وضعية أكثر استقرار على المستوى الدولي بعد أن تبين أنها لا تحابي المسلمين كما كان يتصور بعض المعارضين، فهي تلتزم تحقيق العدالة المطلقة بين الأطراف المتعاملة وأكثر من ذلك تعنى بضمان حقوق المجتمع كله لأن المال الذي يتعامل فيه الأطراف ذات المصلحة هو مال المجتمع وأي خطوة خاطئة في إدارته



٣. أبرز المؤلفات:

- * مصطلحات الفقه المالي المعاصر (مع آخرين) مطبوع.
- * الأحكام الفقهية للنقود الورقية.
- * وقف النقود والأسهم.
- * مصاريف الجباية.



الشيخ/ إبراهيم أحمد الشيخ الضير

١. السيرة الذاتية:

- * إبراهيم أحمد الشيخ الضير.
- * مواليد أم درمان، ١٩٥٦.

• الشهادات العلمية:

- * ماجستير المعهد العالي للقضاء (فقه مقارن).

٢. الخبرات الإدارية:

- * أستاذ مساعد بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامي
- * الامين العام لمجمع الفقه الإسلامي.
- * عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.
- * عضو المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)..



د. التجاني عبدالقادر أحمد

١. السيرة الذاتية:

- التجاني عبدالقادر أحمد.
- مواليد الدويم، ١٩٥٥م.

• الشهادات العلمية:

- بكالوريوس: الاقتصاد البحت- كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية- جامعة الخرطوم.
- ماجستير: محاسبة صيغ التمويل في المصارف الإسلامية- جامعة الملك عبدالعزيز- جدة، وقد إطلع على بحثه لجنة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية في عهد فضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله.

- دكتوراه: محاسبة المصارف الإسلامية- جامعة هل (Hull)- بريطانيا ١٩٩١م.

٢. الخبرات والإنجازات الإدارية والعملية:

- باحثاً في المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، حالياً «مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي»- جامعة الملك عبدالعزيز- جدة- ١٩٨٠م.
- مستشار مالي في مركز الاستشارات الإدارية، والذي يقدم استشارات شرعية ومالية واقتصادية للمصرفية الإسلامية، كما ساهم المركز في تغيير البيئة الاستثمارية في أكبر مصرف إقليمي (البنك الأهلي التجاري- جدة) من الاستثمار التقليدي إلى الاستثمار اللاربوي.
- مستشار بنك الجزيرة - إدارة الفروع الإسلامية- والتي ساهمت في تطوير خدمات مصرفية إسلامية من خلال صيغ التمويل الإسلامية.



- مستشاراً وزير المالية والاقتصاد الوطني- وتم خلال هذه الفترة تحويل الاقتراض الربوي للحكومة إلى البديل الإسلامي من خلال صكوك شهادة المشاركة الحكومية (شهادة)، وصكوك



- هيئة الرقابة الشرعية-شركة إعادة التأمين لمنطقة الكوميسا-نافذة إعادة التكافلية .

• نائب رئيس مجلس الإدارة-بنك الخرطوم ٢٠٠٧م.

• المساهمة في تصميم وهيكل أكبر صندوق إسلامي استثماري في العالم، صندوق المتاجرة بالأسهم العالمية (GTEF).

• المساهمة في إعداد صكوك السلم لمملكة البحرين من خلال مجمع الفقه الإسلامي، جدة.

• العمل على تصميم بديل شرعي للجاري مدين (Overdraft).

• إعداد دليل عمل لمحاسبة صيغ التمويل الإسلامي.

• اقتراح بديل شرعي للقرض يقوم على عقد السلم.

• عضو في العديد من مجالس الأمناء ومجالس الإدارات:

- مجلس أمناء الزكاة.

- مجلس إدارة هيئة التأمين-الخرطوم.

- مجلس إدارة الهيئة العامة للمواني البحرية.

- لجنة النظر في العروض المقدمة للشراكة في شركة الخطوط الجوية السودانية ومعالجة مشكلة عارف.

٣. عضوية هيئات التحرير العلمية:

• رئيس تحرير المجلة الاقتصادية.

• عضو الهيئة الاشرافية لمجلة الصيرفة والمالية الاسلامية.



الاستثمار الحكومية (صرح) باستخدام صيغ تمويل إسلامية مثل الإجارة والمرابحة والمشاركة والاستصناع والسلم والمضاربة والتي حلت محل السندات وأذونات الخزنة في التمويل الداخلي للدولة.

• مدير عام أكاديمية الدراسات المالية والاقتصادية-وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

• مدير عام الهيئات العامة والشركات الحكومية-٢٠١١م- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

• مدير إدارة المراجعة الداخلية -وزارة المالية والاقتصاد الوطني-٢٠٠٦م.

• عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، داخلياً وخارجياً مثل:

- الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية-السودان.

- هيئة الرقابة الشرعية-بنك المال المتحد-السودان.

- هيئة الرقابة الشرعية-السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين.

٦. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:
٢٠٠٤م، بترشيح من الهيئة العليا
للمراقبة الشرعية.

٧. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية
في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على
وجه الخصوص:

• تطوّرت المالية الإسلامية من خلال
استخدام صيغ التمويل (مشاركة،
مضاربة، مرابحة، إجارة وغيرها) إلى أن
أصبح التمويل الإسلامي الآن عالمي
التوجّه، وقد أثبت براعة وكفاية خلال
الأزمة المالية العالمية التي تحوّلت إلى
أزمة اقتصادية، مما أدى إلى اقتناع
جهاذة الاقتصاد الوضعي بأهمية
التمويل الإسلامي الذي يقوم على قاعدة
المشاركة في المخاطر بالإضافة لقيامه
على أصول حقيقية، مما أعطى أملاً في
حل الأزمات المالية.

٨. مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل
بجانب الاجتماعات الراضة والتوثيق،
تستطيع الهيئة تفعيل أعمالها من خلال:
- النشر العلمي.
- تفعيل الموقع الإلكتروني للهيئة.
- المشاركة الخارجية في اللقاءات العلمية
والمؤتمرات ذات العلاقة.



٤. المساهمات التدريسية:

• متعاون مع العديد من الجامعات
والمراكز العلمية، مثل: (الخرطوم،
الجزيرة، أمدرمان الإسلامية، مركز تنوير
المعرفة).

٥. أبرز المؤلفات:

• له أكثر من ستين كتاباً وبحثاً في مجال
الاقتصاد والمال والمصارف الإسلامية منها:
- حوار مع الشيخ الامام الصديق الضيرير
حول مكافأة شركات التأمين التعاوني
(الإسلامي).
- تعميق اسلام نظام الاقتصاد السوداني.
- السلم البديل الشرعي للتمويل النقدي.
- التمويل النقدي وسوق ما بين البنوك.
- إجارة العين لمن باعها إجارة منتهية
بالتملك.
- اقتراض الدولة بالفائدة: الضرورة و
البدائل.
- دور التأمين التعاوني في معالجة المماثلة.
- المعايير المصرفية للتمويل اللاربوي مع
آخرين.



٤. الخبرات الإدارية:

- عمل فور تخرجه بالهيئة القضائية بدرجة مساعد قضائي فقاضي من الدرجة الثانية ثم قاضي من الدرجة الأولى.
- قاضياً بدولة الإمارات العربية المتحدة في كل من دبي -الشارقة-عجمان من يناير ١٩٧٩م وحتى نوفمبر ١٩٩٦م.
- أستاذاً مساعداً بكلية القانون -قسم الشريعة الإسلامية -جامعة الخرطوم من يناير ١٩٩٨م وحتى يناير ٢٠٠٧م.
- متعاون سابق في تدريس العلوم الشرعية بجامعة إفريقيا و جامعة أمدرمان الإسلامية و جامعة القرآن الكريم.



- عضو هيئة المظالم والحسبة العامة بالانتداب من جامعة الخرطوم من يناير ١٩٩١م حتى يناير ٢٠١٣م.



مولانا/ عبدالحميد عثمان عصمي

١. السيرة الذاتية:

- عبدالحميد عثمان عصمي.
- مواليد توتي.

٢. المراحل الدراسية:

- مدرسة توتي الأولية.
- مدرسة أمدرمان الأهلية الوسطى والخرطوم الأهلية الوسطى.
- مدرسة التجارة الثانوية الخرطوم.

٣. الشهادات العلمية:

- المرحلة الجامعية: بكالوريوس الشريعة الإسلامية بمرتبة الشرف الثانية- القسم الأول- كلية القانون جامعة الخرطوم- مارس ١٩٧٠م.
- المرحلة فوق الجامعة: ماجستير الشريعة الإسلامية-كلية الدراسات العليا -جامعة الخرطوم-أغسطس ١٩٧٧م.

ونشر نماذج عن المظالم وما صدر فيها من قرارات ونشر تقارير التفيتش الإداري للوحدات الحكومية في بعض المقالات.

٦. المساهمات التدريسية:

- أستاذاً مساعداً بكلية القانون - قسم الشريعة الإسلامية - جامعة الخرطوم من يناير ١٩٩٨م وحتى يناير ٢٠٠٧م.

- متعاون سابق في تدريس العلوم الشرعية بجامعة إفريقيا و جامعة أدمرمان الإسلامية و جامعة القرآن الكريم.

- أشرف وشارك في مناقشة بعض رسائل الماجستير و الدكتوراه.

٧. أبرز المؤلفات:

- رسالة الماجستير -التفريق بين الزوجين في الفقه الإسلامي.

- بعض المحاضرات (معينات التدريس) غير مطبوعة في مجالات الأحوال الشخصية -الفقه الجنائي - المرافعات الشرعية- السياسة الشرعية - تاريخ التشريع الإسلامي.



- أشرف وشارك في مناقشة بعض رسائل الماجستير و الدكتوراه.

- عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.

- عضو هيئة الرقابة الشرعية لبعض المصارف والمؤسسات المالية ولبعض شركات التأمين.

- عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية على أعمال التأمين.

- عضو مجمع الفقه الإسلامي.

- قاضي بالمحكمة القومية العليا منذ مارس ٢٠١٣م وحتى الآن.

٥. عضوية هيئات التحرير العلمية:

- عضو هيئة تحرير مجلة المظالم والحسبة العامة. وهي مجلة علمية

صدرت عن هيئة المظالم والحسبة

العامة (٢٠٠٧م - ٢٠١٣م) بإسم (مجلة

المظالم والحسبة) وتعنى بأنشطة الهيئة



* معلماً بالمعاهد الدينية - أم ضواً بان ١٩٨٧،
شروني ١٩٩٠م.

* محام ٨٩-١٩٩٠م.

* مستشاراً قانونياً بوزارة العدل النائب العام
سبتمبر ١٩٩٠م.

* مدير الإدارة القانونية لديون الزكاة في
١٩٩١/٥/٦ - ١٩٩٤/١/١م.

* باحثاً شرعياً بالهيئة العليا للرقابة الشرعية
للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية برئاسة بنك
السودان المركزي - الخرطوم من ١٩٩٤/١/١م
وحتى ٢٠١٥م

* نائباً للأمين العام للهيئة العليا للرقابة
الشرعية من ٢٠١٥م وحتى الآن.



* عضو هيئة الرقابة الشرعية في:

- مصرف المزارع التجاري (سابقاً) .
- بنك الشمال الإسلامي (سابقاً) .



د. محمد على يوسف أحمد حسين

١. السيرة الذاتية:

* محمد على يوسف أحمد

* من مواليد الجزيرة - عديد

البشاقرة ١٩٦٢م، متزوج وأب

٢. الشهادات العلمية:

* بكالوريوس في الشريعة والقانون

- جامعة أم درمان الإسلامية

١٩٨٥م

* الدبلوم العالي في الشريعة -

جامعة الخرطوم ١٩٨٧م

* ماجستير في الشريعة - جامعة

الخرطوم ١٩٩٣م

* دكتوراة في الشريعة الإسلامية

- جامعة الخرطوم ٢٠٠٣م

٣. الخبرات الإدارية:

* معلماً متعاوناً بالمدارس

المتوسطة والثانوية منذ ١٩٨٤م

* المزارعة تعريفها، حكمها وشروط صحتها مقارناً بقانون المعاملات المدني السوداني ١٩٨٤ (٣٤ صفحة).

* عدة بحوث في مجالات محكمة.

* عدة بحوث مصرفية مقدمة للهيئة العليا للرقابة الشرعية.

٧. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:

لما كانت هناك حاجة لباحث شرعي بالهيئة العليا أوفد إلي الاستاذ / محمد البشير عبدالقادر لانضم للهيئة وكان ذلك بترشيح من شيخي واستاذي البروفيسور الصديق محمد الأمين الضير، فتمت المكاتبات بين السيد الأمين العام للهيئة والسادة ديوان الزكاة من جانب، ووزارة العدل (النائب العام)، فتمت الموافقة بالانتداب و لما فكر بنك السودان في تأسيس قسم للاقتصاد الاسلامي تم نقلي للبنك المركزي نهائياص بناءً على طلبهم.

٨. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على وجه الخصوص:

الصيرفة في السودان بحمد الله تعالى تجاوزت المؤسسات الرسمية والبنك المركزي والبنوك التجارية وغيرها،



• البنك السوداني الفرنسي.

• سوق الخرطوم للأوراق المالية.

• بنك الأسرة.

• الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات (سابقاً).

٤. عضوية هيئات التحرير العلمية:

* رئيس تحرير مجلة الصيرفة والمالية الاسلامية.

٥. المساهمات التدريسية:

* متعاون في تدريس مادة فقه المعاملات مع عدد من مؤسسات التعليم بالسودان.

٦. أبرز المؤلفات:

* عقد السلم في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة- رسالة دكتوراة باشراف البروفيسور/ الصديق محمد الأمين الضير (مطبوع).

* عقد الصرف في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة (مطبوع في كتاب) رسالة ماجستير باشراف البروفيسور/ الصديق محمد الأمين الضير.



الشيكات المتقاطعة وكان الموظف يعمل في فرع لذلك البنك في أبودليق. لما استفسرت الهيئة عن نوع العقوبة التي وقعت على هذا الموظف: أجاب السيد المدير « عوقب بنقله للرئاسة بالخرطوم ليكون تحت المراقبة!!! ».

١٠. مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل

* الندوات، المحاضرات، وورش العمل؛ داخلياً بالعاصمة والولايات.
* الندوات الخارجية وحبذا ورش العمل وتصميم برنامج عمل للعمل به في جميع الجهات ذات الصلة خارج السودان.
* إعطاء دور أكبر للاعلام مقروءاً ومسموعاً.

١١. رؤية مستقبلية للصيرفة الاسلامية.

أرى أن ينتقل النظام المصرفي السوداني من مرحلة هيئات الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي إلى نظام التدقيق الشرعي، فيكون لكل بنك قسم تدقيق يضاهاي قسم المراجعة الداخلية ويزيد



وأصبحت همماً شعبياً لا يسمح المؤمن لنفسه بتخطيها، فقد أصبح المواطن هو المستفتي بحثاً عن الحلال لتمييزه من الحرام. أما الهيئة فقد أصبحت موضع ثقة للمصارف والافراد ولا يكاد فرد يشك في معاملة الا ولجأ إليها مستفتياً، أو مستأنفاً لرأي هيئة رقابة لم يطمئن إلى فتواها بل حتى الجهات العدلية قد اعتمدت رأي الهيئة في كثير من أحكامها القضائية.

٩. ذكريات ومواقف طريفة خلال فترة العمل بالهيئة:

عندما حصلت مخالفة شرعية من أحد المصارف السودانية وطالبت الهيئة بمعاقبة الموظف الذي نفذ مخالفة الاستفادة من الوقت في استعمال

من الأرتييف

المؤتمر الثالث لهيئات الرقابة التشريعية بالمصارف السودانية ٢٠٠٩م





من الأرتتيف

المؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف السودانية ٢٠٠٩م





مولانا / محمد البشير عبدالقادر

١. السيرة الذاتية:

- محمد البشير عبدالقادر حسين.
- الميلاد: الولاية الشمالية - محلية القوئد - أوربي عام ١٩٥٣ م
- المراحل الدراسية: الأولية - الأُسْطَى - الثانوى بورتسودان.

٢. الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إقتصاد جامعة القاهرة - فرع الخرطوم عام ١٩٧٥ م - وكنا أول دفعة تتخرج من قسم الإقتصاد فى كلية التجارة فى ذاك العام.

• هل كانت هنالك شروط للإلتحاق بهذا القسم ؟

- كانت شروط الإلتحاق بقسم الإقتصاد أن يحصل الطالب على تقدير ممتاز أو جيد جداً فى الإقتصاد - الرياضيات - اللغة الإنجليزية،

تبدأ دراسة الإقتصاد من السنة الثانية فالسنة الأولى بكلية التجارة كانت تضم كل الطلاب الذين سيتخصصون فى المستقبل فى أقسام المحاسبة، إدارة الأعمال، الإقتصاد.

- دبلوم الإقتصاد الإسلامى والبنوك الإسلامية - جامعة أمدرمان الإسلامية أبريل عام ١٩٨٠ م (مدة الدراسة سنتان).
- ماجستير فى الإقتصاد مايو ١٩٨٨ م - جامعة أمدرمان الإسلامية (مدة الدراسة ثلاث سنوات ثم تقديم البحث التكميلى).

- زمالة المراقب والمدقق الشرعى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية مملكة البحرين نوفمبر ٢٠٠٨ م.



٣. الخبرات الإدارية:

- معلم بوزارة التربية والتعليم فى الفترة من ١٩٧١ م - ١٩٧٥ م.
- مفتش مالى بوزارة المالية قسم الضرائب عام ١٩٧٥ م - ثم مفتش ٢/يناير/١٩٧٩ م - ثم مفتش أول ثم مساعد وكيل ثم نائب وكيل فى أغسطس ١٩٨٨ م وظللت أعمل بالضرائب حتى يوليو ١٩٩١ م خلال هذه الفترة عملت بالأقسام الآتية:-
- قسم الشركات ١٩٧٥ م.
- مكتب ضرائب الدويم ١٩٧٦ م.



• مقرر الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية منذ ٢٠/٤/١٩٩٣م حتى ١/١/٢٠١٣م.

• المراقب الشرعي لبنك الخليج منذ العام ٢٠١٣م.

٤. المساهمات التدريسية:

• متعاون مع بعض الجامعات السودانية في تدريس

المواد الإقتصادية ١٩٩١م-١٩٩٨م

• محاضر متعاون مع مراكز التدريب الآتية:-

• معهد الضرائب ١٩٨٢-١٩٩١م

• مركز تدريب العاملين بديوان الزكاة - ١٩٨٣-١٩٩٤م.

• مركز تدريب العاملين ببنك السودان ١٩٩١م - ٢٠٠٦م

• مقررًا للجنة معهد الضرائب

٥. تاريخ الانضمام للهيئة وكيفية الاختيار:

كان إنضمامي للهيئة في ٢٠/٤/١٩٩٣م عن

طريق الإنتداب من جامعة القرآن الكريم والعلوم

الإسلامية التي كنت أعمل بها رئيساً لقسم الإقتصاد

الإسلامي. في ذلك الوقت كنت عضواً في لجنة

تأصيل الضرائب التي كانت برئاسة الأخ الكريم

الدكتور أحمد على عبدالله الأمين العام للهيئة

العليا للرقابة الشرعية وعضوية كل من:- الدكتور

عبد المنعم القوصي، الأستاذ أحمد على الساعوري،

الأستاذ بابكر مكي، وشخصي. وكان من نتائج أعمال

هذه اللجنة إصدارها لكتيب بعنوان (حكم الضريبة

في الإسلام) عندها عرض على الأخ الدكتور أحمد

على عبدالله وظيفة (المقرر) للهيئة العليا ووافقته

على طلبه وعرضه



• مكتب ضرائب أم روابه ١٩٧٧م - ١٩٨١م (كانت تتبع له مناطق الجبال الشرقية لجنوب كردفان من العباسية تقلى حتى الليرى.

• إدارة البحوث والتشريع والإحصاء ١٩٨١م - ١٩٨٣م

• المدير التنفيذي لديوان الزكاة والضرائب ١٩٨٣م - ١٩٨٧م

• أول مدير عام للإدارة العامة للخصم والإضافة والمعلومات بديوان الضرائب ١٩٨٧م - يوليو ١٩٩١م.

• أستاذ مشارك ورئيس قسم الإقتصاد بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ١٩٩١م - ١٩٩٣م.

• عضو لجنة الإستراتيجية القومية الشاملة (قطاع التأمين)

• عضو لجنة مراجعة قوانين الضرائب عام ١٩٨٣م

• عضو لجنة تأصيل الضرائب عام ١٩٩٣م

• عضو هيئة الرقابة الشرعية لمصرف التنمية الصناعية

• عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك العمال الوطني

• مقرر هيئة الرقابة الشرعية لشركة السودان

للخدمات المالية (شهادة).

والأدوات المالية الإسلامية الآ أن امكانياتها وأقصد بالإمكانيات الكوادر البشرية المدربة والمفرقة للقيام بمهام وإختصاصات الهيئة وتطويرها حال دون الوصول إلى ما نرجوه من غاياتٍ للصيرفة الإسلامية في السودان.

٧. ذكريات ومواقف طريفة خلال فترة العمل بالهيئة:

المواقف الطريفة كثيرة وأذكر منها على سبيل المثال أن الهيئة تبدأ عملها بإجازة المحاضر السابق وحتى تتم الإجازة تجدني أتصعب عرقاً رغم برودة القاعة لأن الهيئة لا تترك كلمة أو حرفاً الآ وقفت عنده ليكون له معنى وتأتي العبارة سليمة صحيحة خالية من الأخطاء النحوية والمطبعية. وفي أثناء مناقشة وإجازة المحاضر استفسر البروفسور محمد هاشم عوض / البروفسور الشيخ الصديق محمد الأمين الضيرير رئيس الهيئة رحمهما الله عن وقوفه عند كل حرف في المحاضر وهل هذا المحاضر رسالة دكتوراة؟ (فسررت بحديثه حتى بدت نواجزي وتنفست الصعداء) الأ أن البروفسور الصديق الضيرير صمت برهة كعادته وأجاب أن إجازة المحاضر بهذه الكيفية أهم من إجازة رسالة الدكتوراة، حيث إن إجازة المحاضر تنبني عليه فتوى.

٨. مقترحات لتفعيل عمل الهيئة في المستقبل من خلال تجربة عمل الهيئة ولتفعيل عملها في المستقبل أقترح الآتي:-

- توسيع مهام وإختصاصات الأمانة العامة للهيئة بإستيعاب عدد مقدر من الباحثين في الجوانب



٦. نظرة تقييمية لاداء الصيرفة الاسلامية في السنوات السابقة ولاداء الهيئة على وجه الخصوص:

- حقيقة يمكن القول بأن الصيرفة الإسلامية هو النظام المطبق في السودان بحكم التوجه الإسلامي للبلاد وبحكم القوانين المنظمة للتعامل المصرفي التي تستبعد الربا عن كافة المعاملات المالية والمصرفية.
- ورغم زيادة بلادنا في تأصيل وإسلام النظام الإقتصادي والمصرفي في كل جوانبه الأ أن الإهتمام بالصيرفة الإسلامية ما زال يحتاج إلى مزيد من الإهتمام من الجهات الرسمية العليا والجهات الرقابية. وبالرغم من أن أهداف المصارف الإسلامية أهداف تنموية في المقام الاول الا أن الناظر للوضع الراهن يجد أن المصارف الإسلامية لم تقم بالدور المطلوب على الاوجه الاكمل حيث مازال الانتاج الحقيقي أقل من المستوى الذي يمكن تحقيقه إن وجهت المصارف الإسلامية مواردها نحو القطاعات الانتاجية ذات الاولوية.
- أما الهيئة العليا للرقابة الشرعية فقد قامت بدور كبير بإصدارها للفتاوى والمرشد والعقود

٩. رؤية مستقبلية للصيرفة الإسلامية.

• حقيقة أن الطلب على الصيرفة الإسلامية أصبح مُتزايداً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أغسطس ٢٠٠٨م حيث أدت هذه الأزمة إلى إفلاس العديد من المصارف التقليدية في حين أن المصارف الإسلامية على مستوى العالم لم يعلن أى مصرف منها إفلاسه بل تزايد الإقبال على الإستثمار في مجال الصيرفة الإسلامية لدى غير المسلمين أكثر من المسلمين وأصبحت كل دول العالم تبحث عن البديل فإتسعت لتشمل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

• فنجد أن بريطانيا تصدرت الدول الغربية حيث بها أكثر من عشرين مصرفاً دولياً للخدمات المالية الإسلامية وأكثر من ستة بنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

-إضافة إلى ما أكدته مجموعة العشرين في بيانها الختامي في العام ٢٠١٥م برئاسة تركيا على:-

• إعتداد التمويل الإسلامي كأحد القنوات التمويلية العالمية في تحقيق التنمية المستدامة.

• دور الصيرفة الإسلامية في تمويل الإستثمارات والنمو عالمياً لذلك لابد للمصارف الإسلامية من مقابلة التحديات في النشاط المصرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة لزيادة القدرة التنافسية لها ومن ثم تقديم أجود الخدمات المصرفية الإسلامية، وحيث إننا في السودان رواد للصيرفة الإسلامية وأصحاب رسالة كان لابد من أن تقدم للعالم نموذجاً يحتذى به - وأقترح إنشاء إدارة عامة متخصصة في الصيرفة الإسلامية بالبنك السودان المركزي فإنه أهلٌ لحمل هذه الرسالة خاصة وأنه أول بنك مركزي إسلامي في العالم طبق الصيرفة الإسلامية.



الفقهية والمالية والإقتصادية والمصرفية لتغطيه كل الجوانب التي تحتاج إلى بحث.

• النص في القوانين واللوائح المنظمة على الآليات التي تنفذ بها فتاوى وقرارات الهيئة.

• النص في قانون تنظيم العمل المصرفي على طبيعة العلاقة بين الهيئة العليا وهيئات الرقابة الشرعية في المصارف من حيث:-

• الهيئة العليا جهة إستثنائية لفتاوى وقرارات هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف.

• إقامة مؤتمر على سنوى لدراسة المستجدات في العمل المصرفي وتصحيح المعاملات السالبة وتطوير الأدوات المصرفية والمالية في النظام المصرفي.

• العمل بالتنسيق مع البنك المركزي على حماية هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف.

• تقييم وتقويم أداء الهيئة العليا وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف بصفة دورية كل ٦ أشهر ويتم ذلك في صورة (ورش عمل متخصصة).

• الإيمان بأن الفقه الإسلامي يتسع لكل المعاملات وبالتالي فإن الهيئة قادرة على إستيعاب أى من تلك المعاملات الإقتصادية والمالية والمصرفية المستجدة.



د. حماد محمد أحمد البشير

١. السيرة الذاتية:

* د. حماد محمد أحمد البشير
* الميلاد أم درمان ١٩٦٣

٢. الشهادات العلمية:

* دكتوراه في الفقه المقارن،
جامعة القرآن الكريم والعلوم
الإسلامية، أم درمان ٢٠٠٥
(رسالة بعنوان: التجارة
الإلكترونية. الوسائل والضوابط
والتقنين دراسة فقهية مقارنة).
* ماجستير السياسة الشرعية،
المعهد العالي للقضاء، جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية،
الرياض ١٩٩٣ (رسالة في القانون
التجاري بعنوان: خصائص
الالتزام المصرفي في ضوء الفقه
الإسلامي).

* بكالوريوس الشريعة، كلية
الشريعة. جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، الرياض ١٩٨٩

٣. الخبرات الإدارية:

* أستاذ مساعد بكلية الشريعة/ جامعة القرآن
الكريم والعلوم الإسلامية (العمل الحالي)
* العمل بدرجة محاضر ثم أستاذ مساعد
بكلية الشريعة بجامعة القرآن الكريم والعلوم
الإسلامية منذ ١٩٩٤/٦/٨ إلى تاريخ اليوم.
* العمل في المجال الإنساني لدى الجمعية
الخيرية بدولة الإمارات العربية، مديراً لمكتبها في
بنغلاديش بالإعارة من جامعة القرآن الكريم لمدة
خمس سنوات من أكتوبر ١٩٩٦ إلى سبتمبر ٢٠٠١
* مراقب ومندوب طوعي لأعمال صندوق التضامن
الإسلامي في دولة بنغلاديش من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١
* تأسيس مركز بحوث القرآن الكريم والسنة
النبوية بالانتداب من كلية الشريعة، من أبريل
إلى أكتوبر ٢٠٠٤
* عضوية الرقابة الشرعية، بنك البركة السوداني.
* عضو استشاري لمنظمة العون الشعبي الخرطوم
* مستشار دار المراجعة الشرعية البحرين.



* أمين أمانة البحوث والتوثيق والنشر بالمعهد
العالي لعلوم الزكاة . الخرطوم. بالانتداب من
جامعة القرآن الكريم منذ أول سبتمبر ٢٠٠٧
حتى آخر ٢٠٠٨.
* باحث شرعي بالأمانة العامة للهيئة العليا
للقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات
المالية.



٢. دبلوم فوق الجامعي في الدراسات المصرفية والمالية، ودبلوم فوق الجامعي في القانون.
٣. دبلوم فوق الجامعي في الاعلام من جامعة الخرطوم.
٤. بكالوريوس في اقتصاد وعلوم سياسية، بكالوريوس في القانون.



الأستاذ /محمد الحافظ أحمد

- مقرر الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.
- مواليد الابيض ١٩٦٧م.
- **المؤهلات العلمية:**
- ١. ماجستير في الدراسات الدبلوماسية



من الأرنثيف

جلسة استماع لمناقشة مسودة معيار الذهب أكتوبر ٢٠١٦م





من الأرتييف

جلسة استماع لمناقشة مسودة معيار الذهب أكتوبر ٢٠١٦م



٤. شهادة المراقب و المدقق الشرعي (CSAA) من هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
٥. شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد - المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي).
٦. الدبلوم المهني العالي في الاقتصاد الإسلامي - معهد البحوث و الدراسات الإنمائية (جامعة الخرطوم).



• أبرز المؤلفات:

- مقالات بمجلة المصرفي تناولت أثر المصالح الاقتصادية على الفتوى في الفقه الإسلامي و الدور الإجتماعي للمصرف الإسلامي



الاستاذ/عبد اللطيف عبدالله بارد النسمة

- باحث أول شرعي بالأمانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف و المؤسسات المالية
- مواليد دار مالي بمحلية بربر ولاية نهر النيل ١٩٦٨م

• المؤهلات العلمية:

١. بكالوريوس القانون - (جامعة الخرطوم).
٢. الدبلوم العالي في الشريعة كلية القانون (جامعة الخرطوم)
٣. ماجستير الاقتصاد الإسلامي معهد بحوث و دراسات العالم الإسلامي (جامعة أم درمان الإسلامية)





د. عبد الباسط محمد المصطفى

جلال توفيق

- باحث أول اقتصادي بالامانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية
- مواليد أمد رمان ١٩٧٦م.

• المؤهلات العلمية:

١. دكتوراة في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩م.

٢. ماجستير الاقتصاد البحت جامعة الخرطوم ٢٠٠٢م.

٣. تمهيدي ماجستير الاقتصاد البحت جامعة الخرطوم كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٠م.

٤. بكالوريوس الشرف في الدراسات المصرفية والمالية من المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية ١٩٩٨م.





- أبرز المؤلفات:
١. الجهاز المصرفي السوداني (النشأة والتطور ١٩٠٣-٢٠٠٣م) مع آخرين.
 ٢. أثر تطبيق مقررات لجنة بازل ١ وبرنامج إعادة الهيكلة على الجهاز المصرفي السوداني (دراسة حالة الجهاز المصرفي السوداني ١٩٩٧-٢٠٠٦م)
 ٣. الواقع التطبيقي لمعيار كفاية راس المال ١٩٩٨م
 ٤. ظاهرة تزايد النفقات العامة في السودان في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦م
 ٥. أهمية إعداد دراسة الجدوى و أثرها على مشاريع الجهاز المصرفي في السودان (دراسة حالة مجموعة من البنوك السودانية)





الأستاذ/محمد عمر محمد الأمين أبشر

• باحث مصرفي بالأمانة العامة للهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية.
• مواليد امدرمان ١٩٨٦م.

• المؤهلات العلمية :

١. بكالوريوس إدارة الأعمال (مرتبة الشرف الأولى) مدرسة العلوم الإدارية ، جامعة الخرطوم-٢٠٠٩م.
٢. ماجستير إدارة الأعمال مدرسة العلوم الإدارية ، جامعة الخرطوم-٢٠١١م.
٣. ماجستير التمويل الإسلامي، جامعة انسييف، ماليزيا-٢٠١٦م.
٤. طالب دكتوراة إدارة الأعمال، تخصص تمويل، مدرسة العلوم الإدارية ، جامعة الخرطوم- ابتداءً من ٢٠١٧م.

• الشهادات المهنية:

١. دبلوما التمويل الإسلامي المقدمة من معهد CIMA في بريطانيا مكوّنة من أربعة زمالات:
• زمالة القانون التجاري الإسلامي- مايو ٢٠١٥م.
• زمالة منتجات الصيرفة الإسلامية و التكافل- مايو ٢٠١٥م.
• زمالة أسواق رأس المال الإسلامي و منتجاته - اغسطس ٢٠١٥م.
• زمالة المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية - اكتوبر ٢٠١٥م.
٢. زمالة المراقب و المدقق الشرعي- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- اكتوبر ٢٠١٦م.
٣. النجاح في المستوى الأول في شهادة المحلل المالي المعتمد CFA - يونيو ٢٠١٧م.
• مرشح للمستوى الثاني في شهادة المحلل المالي المعتمد CFA - يونيو ٢٠١٨م.